جيوبولوتيكية موقع العراق واثره في سياسته الخارجية

أ.م.د. عمر كامل حسن
جامعة الانبار- كلية التربية للعلوم الانسانية

المستخلص

تقدم الدراسة تحليل جيوبولوتيكي لموقع العراق واثره في سياسته الخارجية . وتطلّب ذلك تحديداً لمفهوم السياسة الخارجية وفق منظور جغرافي سياسي . وانصرفت الدراسة لأثبات صحة الفرضيات الى تحليل المرتكزات المادية التي تستند اليها سياسة العراق الخارجية : المرتكز الاقتصادي والمرتكز الديموغرافي ، وعُني البحث على وجه الخصوص ب(المرتكز الجغرافي) : اي الموقع الاستراتيجي للعراق ومدى تأثيره في مجمل العلاقات الدولية والاقليمية. علاوة على البحث في التاريخ السياسي لعلاقات العراق الخارجية ، وتحديد اتجاهات السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ عن طريق تقديم نماذج تطبيقية للسلوك السياسي الخارجي للعراق تجاه الصراعات الجيوبوليتيكية في المنطقة الجغرافية المحيطة به. استناداً لذلك توصلت الدراسة الى ان السياسة الخارجية توجهت نحو سياسة اكثر اتزاناً نابعة من التوجهات الجديدة للعراق في البيئة الدولية والاقليمية التي طالما عانت وما زالت تعاني من ارهاصات تؤثر على امنه واستقراره ، وذلك استنادا الى نظرية التأثير الارتدادي السلبي. وان العراق مطلوب منه دورا اقليميا مرتقبا في الحقبة المقبلة ومحاولات لاستعادة جزء من دوره الاقليمي والولوج في معادلة التوازن الاقليمي عن طريق اتباع سياسة المسك بزمام الامور والسعي بالمبادرة والوساطة في المنطقة التي كانت وما زالت تعج بالأزمات الواحدة تلو الاخرى.

الكلمات المفتاحية : جيوبولوتيكية ، السياسة الخارجية، العراق .

Geopolitical location of Iraq and its impact on its foreign policy

Assist. Prof. Dr. Omer Kamel Hasan
University of Anbar - College of Education for Humanities
ed.omar.kamel@uoanbar.edu.iq

Abstract

The study presents a geopolitical analysis of Iraq's location and its impact on its foreign policy. This required a definition of the concept of foreign policy according to a geopolitical perspective. To

prove validity of hypotheses, study focused on analyzing material foundations on which Iraq's foreign policy is based: economic and demographic focus. In addition to researching political history of Iraq's foreign relations, and determining trends of Iraqi foreign policy after 2003 by presenting applied models of Iraq's foreign political behavior towards geopolitical conflicts in surrounding geographical area. Iraq's new trends in international and regional environment, which have long suffered and are still suffering from harbingers affecting its security and stability, based on theory of negative rebound effect. The policy of seizing control and seeking initiative and mediation in a region that was and still is rife with crises, one after other.

Keywords: geopolitical, foreign relations, Iraq.

المقدمة

يشكل الموقع الجيوستراتيجي لأي كيان سياسي عنصرا حاسما في توجيه سياسة الدولة الخارجية ، تحقيقاً لمصالحها الذاتية ، على وفق امكانياتها ودرجة مكانتها في المنظومة الدولية ، اذ ان سياسة الدولة الخارجية غالبا ما تكون انعكاسا لوضعها الداخلي . وفي هذا الاطار فان العراق بموقعه الجيوسياسي المميز الذي يقع في اكثر الاقاليم الجيوسياسية ديناميكية ، كما ويشكل القلب في مثلث الازمات في الشرق الاوسط فضلا عن امكانياته الاخرى الاقتصادية والسكانية وخصوصا موارد الطاقة. ولعل ابرز حدث سياسي في السياسة الخارجية هو احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية والذي جاء معبرا عن حقيقة جيوبولوتيكية وجيوستراتيجية لأهمية هذه الدولة في الفعل السياسي لما يمتاز به من خصائص جيوبولتيكية ، وقد تمكنت الولايات المتحدة الامريكية من الاجهاز على تماسك دول الشرق الاوسط المحيطة بإسرائيل باحتلال اهم جزء منه (الاكثر حيوية) ، ولذا فان سياسة العراق الخارجية عقب الاحتلال مرت بمرحلتين لكل منها سمات محددة. المرحلة الاولى تميّزت بالتبعية وعدم الاستقلال والتأثر بقوى عالمية مثل الدولة المحتلة (امريكا) ودول الجوار الجغرافي المؤثر مثل تركيا وايران. اما المرحلة الثانية فقد حددت السياسة الخارجية للعراق اتجاهاتها بالعزلة تارة والانغماس تارة اخرى علاوة على التكيف والاعتماد على الذات ناهيك عن الا انحياز.

لذا اقتضى وضع بحث يؤشر مواطن الضعف في السياسة الخارجية وامكانية وضع سياسة خارجية تليق بالعراق كدولة محورية في الشرق الاوسط والعالم.

مشكلة الدراسة : لقد حكمت السياسة العراقية في ضوء المتغيرات الدولية والاقليمية بعد عام ٢٠١٢ عدة متغيرات ومحددات على طبيعة تعاطيها مع المنطقة بوسائل وكيفية جديدة شكلت بمجملها تغيرا في ترتيب الاوليات للسياسة الخارجية العراقية تجاه المنطقة ، ومن اجل فهم طبيعة هذه التغيرات طرحت الدراسة عددا من الاسئلة.

ما هي مرتكزات السياسة الخارجية العراقية؟ وما هي اتجاهات السياسة الخارجية العراقية؟

وهل ثمة اتجاهات تحول حقيقي؟ وما هي طبيعة السلوك الخارجي تجاه حالة التنافس والصراع الجيوسياسي الاقليمي والدولي؟ وما هي الظروف الاساسية المحيطة بها؟ وما هي طبيعة السلوك السياسي الخارجي حيال الازمات والصراعات الجيوبولتيكية في المنطقة كسوريا واليمن ومنطقة الخليج العربي وايران؟

فرضية الدراسة : استناداً الى مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات الاتية:

١. يعد العراق بموقعه الجغرافي وفي ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة ، يشكل عنصر توازن جيوبولوتيكي في جيوسياسية الشرق الاوسط ، ويتمثل هذا التوازن في المثلث الاستراتيجي الحساس الذي يقع في اطرافه كل من مصر وتركيا وايران.
٢. ان السمات الجيوسياسية لموقع العراق يزداد اهمية وفق كل النظريات القديمة والحديثة ونتج ذلك من خلال ما شهدته المنطقة عقب احتلال العراق وفقدانه القوة المؤثرة مما جعلها منطقة يختل فيها التوازن الاستراتيجي.
٣. ان سياسة العراق الخارجية واجهت منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة مشكلات رافقتها طوال مسيرتها وحتى الوقت الراهن.
٤. ان المظهر العام للسياسة الخارجية العراقية هو انعدام التوازن بسبب الانقلابات العسكرية والحروب الكثيرة وتعرض العراق للاحتلال البريطاني في مطلع القرن الماضي والاحتلال الامريكية في مطلع القرن الحالي.

اهداف الدراسة : تناولت هذه الدراسة موضوعا مهما عن العلاقات الدولية والسياسة الخارجية لا تخرج عن اطار سلوكيات الدولة وانشطتها الخارجية والتي تسعى الى تحقيق اهداف سواء كانت قريبة ام بعيدة المدى ، وقد ارتكزت الدراسة على اتجاهات السياسة الخارجية العراقية وذلك بحسب نوع الاهداف في اجندة السياسة الخارجية العراقية وبحسب

موقع الدولة المادي والمعنوي ، فقد تتوجه اقليميا او دوليا وذلك وفقا لمجالها الجغرافي والحيوي.

ان تلك الاتجاهات للسياسة الخارجية العراقية مرتبطة بالبعد الاخر الا وهو التنافس والصراع الاقليمي والدولي والذي بلا شك يحدد مسار اتجاهات السياسة الخارجية العراقية.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي فضلا عن استعارة محدودة للمنهج المقارن والمدخل التاريخي.

حدود الدراسة : مكانياً ينحصر اطار الدراسة بالعراق بوصفه وحدة طبيعية وبشرية واحدة . اما زمانيا تنحصر بالمدة الممتدة منذ عام ١٩٢١ وحتى الان.

هيكلية الدراسة : تضمنت خطة البحث ، فضلا عن المقدمة والخاتمة ثلاثة مباحث:

- مرتكزات السياسة الخارجية للعراق
- اتجاهات السياسة الخارجية العراقية
- مبدأ التوازن كمعيار لتحليل السلوك السياسي الخارجي للعراق تجاه حالة التنافس والصراع الجيوسياسي الاقليمي والدولي.

تحديد المفاهيم :

تناولت الدراسة عدة مفاهيم لعل من اهمها مفهوم السياسة الخارجية. إن الحديث عن السياسة الخارجية يقتضي البحث في المعنى الدقيق للسياسة الخارجية وأدوات تنفيذها وقد تعددت تعريفات السياسة الخارجية لتعدد وجهات النظر المختلفة لموضوع السياسة الخارجية. يعرف قاموس بنغوين للعلاقات الدولية السياسة الخارجية بأنها: النشاط الذي تقوم به الأطراف الفاعلة بالفعل ورد الفعل بالتفاعل. وقد سميت السياسة الخارجية بالنشاط الحدودي. ويفيد مصطلح الحدود (Boundary) ضمنياً أن القائمين على صياغة السياسة يمتد نشاطهم ليشمل بيئتين: بيئة داخلية او محلية وبيئة خارجية او عالمية. لذا فإن صانعي السياسة ونظام السياسة يقفان عند التقاء هاتين النقطتين ويسعون للتوسط بين الأوساط المختلفة [١]، بتعبير ادق، ان المجال الجغرافي للسياسات الخارجية يختلف، فهنالك دول تصب اهتماماتها بالإقليم الذي توجد فيه الوحدة الدولية بينما تمتد سياسات اخرى الى ما وراء الإقليم الجغرافي لتشمل العالم بأسره، ويكمن الاختلاف بين الاتجاهين في التركيز والتوزع الجغرافي للأنشطة والمصالح الرئيسية للسياسات الخارجية. وبصفة عامة يهتم صانع السياسة الخارجية الإقليمية

بالوحدات الدولية الكائنة في اقليمه، ولا يبالي بالتطورات الدولية الا بالقدر الذي تؤثر فيه على هذا الإقليم، في حين توزع اهتمامات صانع السياسة العالمية على شتى مناطق المعمورة وصولاً الى تحقيق الأهداف المتوخاة[٢].

ويحدد محمد السيد سليم بعدين اساسيين للسياسة الخارجية: الأول يختص بالتوجهات والأدوار والأهداف والاستراتيجيات وينطوي على قدر كبير من الشمول والعمومية، فالاتجاهات قد تتغير من مرحلة الى اخرى، وكذلك الأهداف التي قد تُعدل بفعل تغيير النسق الدولي او الإقليمي او كلاهما ومكانة الوحدة الدولية وتطلعاتها، اما البعد الثاني فيتضمن مجموعة القرارات والسلوكيات والتعاملات التي تعد اكثر تحديداً وأوسع قابلية للقياس الكمي [٣]. وفقاً لما تقدم نخلص الى ان السياسة الخارجية: ظاهرة متعددة الأبعاد تستلزم صياغة مجموعة من الأهداف، وتحديد مجموعة من القرارات والسلوكيات التي تشكل في مجموعها السياسة الخارجية لتلك الوحدة والتي يتم اعتمادها وفقاً للمتغيرات والضغوط الداخلية والإقليمية والدولية، لتشكل اتجاهاً تتسم به في مرحلة ما [٤].

فيما يحد الدكتور مازن اسماعيل الرمضاني ثلاث مجموعات من الأهداف: اهداف استراتيجية عليا: ويقصد بها الأهداف التي تحظى بالإجماع او شبه الإجماع الداخلي (او القومي) على ضرورة انجازها، وهذا يكون لدورها في حماية الدولة ذاتها.

وتندرج مجمل هذه الأهداف تحت مفهوم الأمن القومي، وتبعاً لهذا المعنى هي من ذلك النوع الذي لا يقبل المساومة عليها او التخلي عنها حتى لو اضطرت الى الدخول الى حروب من اجل حمايتها او الدفاع عنها. لذلك فالأهداف الاستراتيجية العليا تعلو من حيث القيمة على غيرها. ولأهميتها لا تتردد الدول عن التضحية مؤقتاً بغيرها من الأهداف من اجل ضمان ديمومتها. اما الأهداف الاستراتيجية المتوسطة فيقصد بها تلك الأهداف التي قد تمانع الدول من الدخول في حروب مع غيرها من اجل انجازها. وتبعاً لذلك تقع في سلّم الأولويات وآلافضليات بعد الأهداف الاستراتيجية العليا.

ومن ابرز تلك الأهداف: تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والعمل على تكوين سمعة دولية وبناء شبكة علاقات دولية وإقليمية. اما الأهداف التعبوية او الهامشية فيقصد بها تلك الأهداف التي لا تتطلب من الدولة تعبئة قدراتها لأجل استثمارها من اجل تحقيقها [٥]. وهي ليست حالة مطلقة للدول، بل تختلف من دولة الى اخرى وباختلاف نمط السياسة

الخارجية، فما تكون اهدافاً استراتيجية عليا لدولة ما قد تكون هامشية بالنسبة لغيرها، وهذا ما يعزز من تناقض السياسات الخارجية لدولة واحدة ولكن بتغير الزمن، كأن يكون هدف القضاء على الشيوعية في مرحلة الحرب الباردة هو الهدف الاستراتيجي الأعلى الذي تسعى اليه الولايات المتحدة الأمريكية ولكنه بالنسبة لغيرها من الوحدات السياسية الأخرى هدفاً هامشياً [٦].

المبحث الاول :مرتكزات السياسة الخارجية العراقية

هنالك العديد من المرتكزات الموضوعية والذاتية التي تؤثر في طبيعة ومنطلقات السياسة الخارجية العراقية، ويمكن إجمالها بالآتي:-

المرتكز الجغرافي (جيوستراتيجية الموقع): أي الموقع الإستراتيجي للدولة او المنطقة الإقليمية، ومدى تأثير هذا الموقع في مجمل العلاقات الدولية والاقليمية.

لقد منح العامل الجغرافي العراق أهمية جيوبوليتكية في منطقة من اكثر المناطق القلقة جيوبوليكيا في العالم . فطبقاً لنظرية سبيكمان SPYKMAN إن العراق يقع ضمن ما أسماه الإطار الأرضي RIMLAND ذو الأهمية الاستراتيجية الذي يشكل هلالاً يحيط بالقلب الروسي والذي أعطاه العالم مكندر أهمية خاصة وتنبأ له منذ عام ١٩٠٤ بمستقبل كبير.

خريطة (١) موقع العراق وفق نظرية الاطار سبيكمان

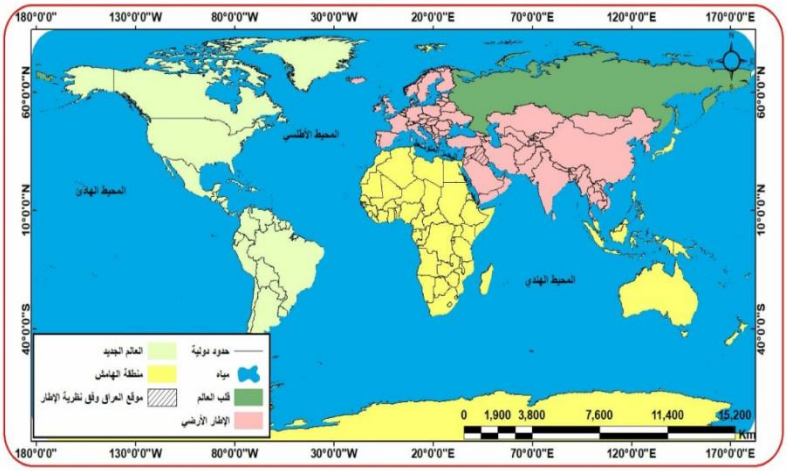

من عمل الباحث بالاعتماد على : داود صليبا ونقولا زيادة ، اطلس العالم ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ط/٤ ، ٢٠١٠ ، ص:٩٥.

أما ما جاء في نظرية القوة الجوية مفتاح للبقاء Air Power Key to Survival لسفرسكي فالعراق يقع ضمن منطقة المصير Area of Decision وهي أهم المناطق من الناحية الستراتيجية والتي تعني السيطرة عليها السيطرة على الأجزاء الأخرى من العالم .

خريطة (٢) موقع العراق وفق نظرية القوة الجوية

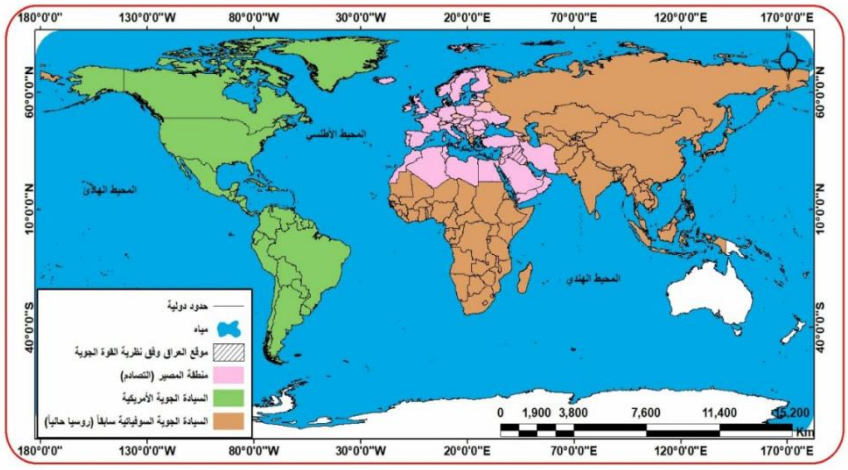

من عمل الباحث بالاعتماد على : داود صليبا ونقولا زيادة ، اطلس العالم ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ط/٤ ، ٢٠١٠ ، ص:٩٥.

وطبقاً لنظرية القلب الأرضي Heart land يعد العراق جزءاً من الجسر الذي يربط بين القلب الشمالي (الرقعة الجغرافية الممتدة بين الغولغا حتى شرق سيبريا) والقلب الجنوبي (أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى) ، كما إن العراق وفق ما جاء في تلك النظرية يدخل ضمن الهلال الداخلي Inner Crescent الذي يشمل سواحل أوربا والجزيرة العربية وسواحل جنوب شرقي آسيا والهند وقسماً كبيراً من البر الصيني المحيط بمنطقة الارتكاز Pivot Area التي تشمل نطاق الاستبس من التركستان الروسية حتى جنوب شرقي أوربا (خريطة ٣).

خريطة (٣)موقع العراق وفق نظرية قلب الارض

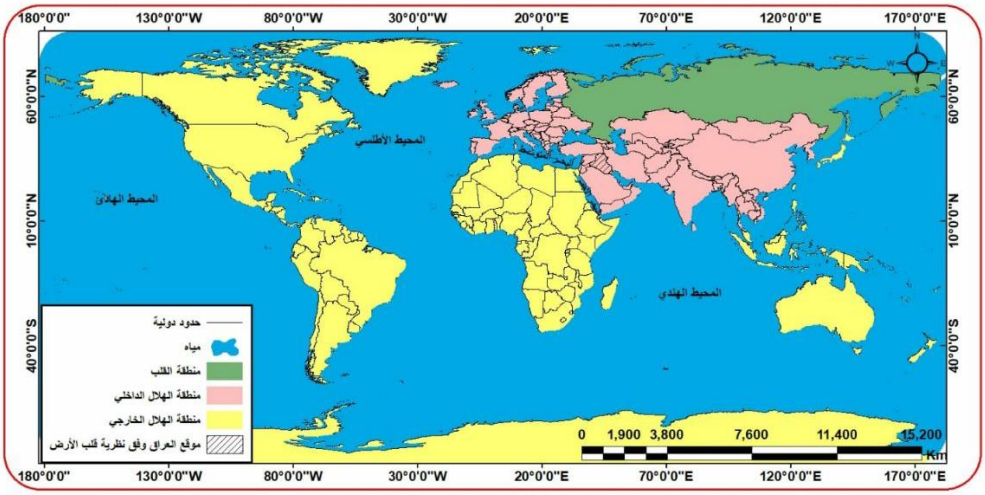

من عمل الباحث بالاعتماد على : داود صليبا ونقولا زيادة ، اطلس العالم ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ط/٤ ، ٢٠١٠ ، ص:٩٥.

وبما ان العراق يقع في نهاية الهلال الداخلي من جهة الشرق اي في قلب جزيرة العالم بين القارات الثلاث القديمة لذا فإن موقعه الجغرافي ذو أهمية استراتيجية عالية كبيرة بسبب تحكمه في الطريق الذي يربط بين تلك القارات هذا فضلاً عن أن العراق يشكل عمقاً استراتيجياً لدول مواجهة الكيان الصهيوني وخاصة سوريا والأردن في حالة وقوع هجوم " إسرائيلي " عليهما . كما يعد العراق الواجهة الرئيسية للتصدي لكافة التحديات الإقليمية والدولية لمنطقة الخليج العربي . ولهذا يكون الموقع الاستراتيجي للعراق عنصر هام من عناصر القوة لا يستهان بها من الناحية الاستراتيجية.

هكذا، نستخلص ان العراق يتمتع بموقع جيوستراتيجي مركزي على امتداد العصور المتباينة، وأن موقعه في قلب العالم القديم قد جعله معبراً نهرياً وبرياً وبحرياً بين القارات القديمة، كما شكلت مركزية موقعه بالنسبة للشرق الأوسط أهمية بالغة في حسابات المجال الحيوي لتلك المنطقة المهمة في العالم الحديث باعتباره وسط بحار العالم المركزية: المتوسط والأسود والأحمر والخليج والقزوين. وعليه فقد عُدّ العراق جسراً موصلاً بين الشرق والغرب ماضياً وحاضراً، وبين الشمال والجنوب مستقبلاً، فهو من جانب اساسي رأس حقيقي لمنطقة الخليج العربي، وهو من جانب آخر القلب النابض للمصالح الحيوية القوية في الشرق الأوسط. ووصف من جانب ثالث بأنه البوابة الشرقية للوطن العربي، علاوة على كونه مفتاح

الاتصالات العربية مع تركيا وإيران معاً باعتبارهما قوتين مؤثرتين في العالم الإسلامي الحديث، ناهيك عن كونه المركزية الدينية والعقائدية بوجود العتبات الشيعية المقدسة والحوزة العلمية للشيعة الأثني عشرية [٧].

المرتكز الجيو اقتصادي: للقوة الاقتصادية اهمية تكاد تكون خاصة . ولنتذكر ابتداء ، ان غياب اساس اقتصادي متين يؤدي بالضرورة ، مثلا الى صعوبة بناء مؤسسة عسكرية فاعلة بإمكانيه ذاتية ، ودعم عملية التنمية ، فضلا عن اشباع الحاجات الغذائية للسكان . فبدون هذه الاسس تتناقص قدرة الدولة على ضمان امنها في السلم والحرب معاً بالانعكاسات المماثلة التي تترتب عما تقدم على فاعلية سياستها الخارجية . ولنتذكر ان هناك علاقة وطيدة بين تعاظم القدرة الاقتصادية والانتاجية والمركز الذي تحتله الدولة في النظام السياسي الدولي في وقت محدد.

ومن هنا اضحى فعل كل دولة ، وفي جوانب اساسية منها ، يتوقف على قدر قوة جسدها الاقتصادي وسلامته . وتبعا لذلك لم يعد من الممكن الفصل ، في عالم اليوم بين الحركة الاقتصادية والحركة السياسية الخارجية. وفي هذا المجال يعد العراق واحد من اغنى الدول بموارده الطبيعية ، اذ يمتلك احتياطات كبيرة من الطاقة تاتي في مقدمتها احتياطات النفط المؤكدة التي تبلغ ١٥٠ مليار برميل وهذا وضع العراق في المرتبة الرابعة عالميا فيما اذا تم استبعاد كندا التي تمتلك احتياطات اغلبها من النفط الصخري [٨]، ويسمح هذا القدر من الاحتياطات للعراق ان يكون فاعلا في مجال الطاقة ، كما يمتلك العراق احتياطات جيدة من الغاز الطبيعي تبلغ اربعة ترليون متر مكعب فضلا عن احتياطات غير مؤكدة كبيرة وواعدة [٩]. اذاً ، اقتصادياً ، يعد العراق دولة ثرية في مصادر الطاقة – ولاسيما النفط – والمعادن غير الوقودية، فضلاً عن نوعية إمكاناته الزراعية الفعلية والكامنة .

وقد أفضى ما تقدم إلى تعزيز فاعلية السياسة الخارجية للعراق باتجاهين أساسيين ، أولهما : دعم قدرتها على التأثير عبر صيغة تقديم المساعدات الاقتصادية الخارجية ، حيث بلغ حجم المساعدات الخارجية المقدمة من العراق عام ١٩٧٩ حوالي ٤% من الناتج القومي الإجمالي له . وثانيهما : تحرير حركتها من قيود الحاجة لدعم الدول ، أو المؤسسات الدولية المانحة للمساعدات الخارجية . الأمر الذي أدى إلى جعل العراق واحداً من أكثر الأنظمة الموازنة اقتصادياً وسياسياً ضمن دائرته الإقليمية الشرق أوسطية .

المرتكز السكاني (الديمغرافي): يمتلك العراق قوة ديمغرافية فتية تقدر– بحسب بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠١٧ – بـ ٣٨ مليون نسمة، إذ بلغت نسبة السكان في سن العمل، اي بعمر ١٥–٦٤ سنة نحو ٥٩ بالمائة [١٠]، وهذا يعني ان مجتمع الدولة العراقية مجتمع فتي. علاوة على ذلك يشكل العراق فسيفساء متنوعة ، اذ لم يكن العراق على طول تاريخه بلدا مكونا واحدا فاذا جانب السومريين كان الاكديون يشكلون المكون الثاني الذي يتعايش يوما بيوم معهم في دول ومدن انشاؤوها في وسط العراق وجنوبه ، في اور واوروك واريدو ولكش وغيرها ثم اسسوا امبراطوريتهم . والى جانب البابليين ، كان هناك الاشوريون اخوتهم وابناء عمومتهم ، ثم كان اخيرا الى جانب العرب ، الاكراد والتركمان والمسيحيون بقية سكان العراق القديم وورثتهم ، والصابئة ، ورثة البابليين.

فهل كان هذا التنوع مصدر تفرقة ام مصدر غنى؟ نترك للتاريخ الاجابة عن هذا. فالتعاون والتعايش يظهرانهما التسامح وقبول الاخر، وهو ما مثل سمة العيش المشترك لاقوام العراق على مر التاريخ ، والفرقة والتناحر كانا دائما سمة ادخلها اخرون ، بدءا بالصفويين والقاجاريين في تاريخ العراق الحديث الى المحافظين الجدد كما هو جار منذ الغزو الامريكي حتى الان [١١].

المرتكز العسكري: إن المصدرين الرئيسيين لقدرة العراق العسكرية هما عدد سكانه والإيرادات المالية النفطية، وقد اعتبرت كافة الأنظمة السياسية التي تعاقبت على حكم العراق ان القدرة العسكرية احد عاملين الى جانب القدرة الاقتصادية في أية سياسة خارجية فعالة.

بيد ان فشل الاستراتيجية السياسية والعسكرية للنظام السابق وسقوطه ووقوع البلاد تحت طائلة الاحتلال ، تم حلّ الجيش العراقي والمؤسسات الامنية مما سبب فراغا امنيا هائلا فشلت الكثير من التدابير بتطويق آثاره ، وقد ادى ذلك الفراغ : تدمير البنية التحتية العراقية بمؤسسات الدولة كافة وبضمنها مؤسسات الجيش العراقي . وتجاوزا لعملية الخسارة تلك ، وانسياقا مع ما يواجه العراق من تهديدات جدية ومؤثرة تنال منه حكومة وشعباً وقوات مسلحة ، برزت الحاجة الى تطوير العقيدة العسكرية القتالية للقوات العراقية والقوات الامنية ، لتوظيفها بشكل مشترك وبنسق اداء قتالي موحد ، لحفظ الامن والنظام في العراق عن طريق شن الحرب وبالتعاون مع قوات التحالف الدولية ، ضد قوى الارهاب والتمرد والحفاظ على ارض العراق وشعبه ، عن طريق التعاون المشترك بالاستفادة من الجهد الجوي للقوات

الامريكية بتقديم الاسناد لمكافحة التهديدات والتحديات المباشرة من قوة خارجية تقليدية . كما استدعت تلك التهديدات التخطيط للمستقبل على ان لا تكون جغرافية العراق ساحة للمعركة او عنصرا هشاً في الاستقرار الاقليمي ، عن طريق بناء قوات مسلحة قادرة على حفظ النظام وفرض هيبة القانون ، بمساعدة القوات الامنية العراقية الاخرى لوزارة الداخلية وجهاز المخابرات الوطني وبالتعاون مع مؤسستي الامن القومي والامن الوطني في العراق [١٢] ، ويمكن تأشير معادلة التهديد التي يواجهها العراق في المدى القريب بما يأتي:

التهديد الفعلي والمحتمل = التمرد + الارهاب+ التفرقة والتوتر + الجريمة المنظمة + انتشار اسلحة الدمار الشامل + تاثير دول الجوار + الاضطهاد والفساد

اما عن حجم هذا الجيش الجديد – ووفقا للتقرير الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن (CSIS) فقد اوصى – ضباط عسكريون امريكيون بتخفيض حجم القوات المسلحة العراقية من مستويات ما قبل الحرب التي تراوحت بين (٤٠٠,٣٥٠) جندي الى نحو (٢٠٠) الف جندي ، مع امكانية الزيادة التدريجية عن طريق الاحتياط ، وهم يعتقدون بانه كاف لاحتياجات الامن (الحقيقية). اي تحجيم الجيش الجديد ونزع اسلحته ولكن تواجده قائم وضروري كدرع في مواجهة ايران من جهة ، وللحيلولة دون انهيار النظام والامن داخل العراق من جهة ثانية . والجدول الاتي يوضح حجم الجيش المفترض [١٣].

جدول (١)الحجم المطلوب للجيش العراقي في ظل التهديدات الداخلية والخارجية (على اقل تقدير)

الصنف	التشكيلات العسكرية
القوات البرية	–فرقتين : مدرعة واحدة في الجنوب وواحدة في الوسط –فرقتي مشاة الية واحدة في الشمال الغربي "الموصل" وواحدة في الوسط –فرقتي مشاة احداهما مجهزة للعمل في المناطق الجبلية والاخرى في الجنوب (مشاة سهول)
القوات الجوية	جحفل جوي تعبوي يتالف من: –جناح طيران قتال ارضي واحد واسناد قريب

	-جناح طيران دفاع جوي -جناح طيران مختلط واستطلاع جوي / انذار مبكر وحرب الكترونية وتدريب
القوات البحرية	-قوات دفاع ساحلي -قوات خفر سواحل -امكانية تطوير لاحقة
المصدر : عبد الوهاب القصاب ، الجيش العراقي ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ع ٣٠٥. ٢٠٠٤ ، ص: ١١٥	

المبحث الثاني :اتجاهات السياسة العراقية الخارجية

اولا : التاريخ السياسي لعلاقات العراق الخارجية

منذ تأسيس الدولة العراقية في العقد الثاني من القرن العشرين واجهت سياسة العراق الخارجية مشكلات رافقتها طوال مسيرتها وحتى الوقت الراهن، كانت هناك مشكلات مرحلية ارتبطت بظروف جيوسياسية داخلية معينة او بيئة دولية متغيرة، وكان المظهر العام للسياسة الخارجية العراقية هو انعدام التوازن بسبب الانقلابات، والتبدلات والحروب الكثيرة وتعرض العراق للاحتلال البريطاني في مطلع القرن الماضي والاحتلال الأمريكي مطلع القرن الأخير، فقد ادى التدخل البريطاني إبان العهد الملكي الى عدم وجود سياسة خارجية عراقية واضحة او معبرة عن مواقف سيادية مستقلة، لذلك كان التعامل مع دول العالم يمر في كثير من الأحيان عبر المندوب السامي البريطاني ومن ثم السفير البريطاني بعد انتهاء الانتداب ودخول العراق الى عصبة الأمم عام ١٩٣٢[١٤]. وهذا يعني ان سياسة العراق الخارجية اتسمت بـ (التكيف الاذعاني) أي استجابة الدولة العراقية (الملكية) لمطالب البيئة الخارجية (بريطانيا).

إلا ان هذه الرؤية السلبية للسياسة الخارجية العراقية خلال الفترة ١٩٢١-١٩٥٨ تنفيها رؤية اخرى مغايرة ترى : ان السياسة الخارجية للعراق بالرغم من القيود التي فرضتها بريطانيا – نجحت في ضمان الامن الإقليمي العراقي واستمر العراق كدولة رئيسية في منطقة الشرق الأوسط ودولة اساسية في العالمين العربي والإسلامي، ودولة فاعلة في النظام الدولي. فقد كان العراق اول دولة عربية عضوة في عصبة الامم التي انضم اليها عام ١٩٣٢ كما

كان في مقدمة الدول في العالم التي وقعت ميثاق سان فرانسسكو وانضم الى الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ ومن بين الدول العربية التي اسست الجامعة العربية عام ١٩٤٥، كما كانت منظمة اوبك عام ١٩٦٠ منبثقة من الجهود الكبيرة التي بذلها العراق من اجل تكتل الأقطار المصدرة للنفط للمحافظة على مصالح شعوبها امام الشركات الاحتكارية والدول الاستعمارية. ويؤشر ذلك كله **(اتجاه الانغماس)** في الشؤون الدولية والإقليمية. [١٥]

وبعد اعلان النظام الجمهوري في العراق عام ١٩٥٨ والتحرر من الهيمنة البريطانية على القرار السياسي الخارجي العراقي، ومن ثم الخروج من حلف بغداد والغاء الاتفاقيات المبرمة مع بريطانيا والولايات المتحدة جاء اعلان **(الحياد)** بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي اللذين كانا يقودان السياسة العالمية إبان الحرب الباردة والانضمام الى حركة عدم الانحياز، ليضع العراق امام استحقاقات جديدة في السياسة الخارجية، والتي عانت من صعوبات جمة بفعل تلك التغيرات.

ولم تكن المرحلة اللاحقة لعام ١٩٦٨ افضل حالاً اذ عانت السياسة الخارجية العراقية خاصة الكثير من القيود حيث شهدت هذه المرحلة احداثاً استثنائية تمثلت بحرب الخليج الأولى ؛ بسبب تلك الحرب ، ومشكلة دخول القوات العراقية للكويت، وما رافقها وأعقبها من حصار قاسٍ شمل جميع النشاطات، وكذلك حرب الخليج الثانية ١٩٩١ التي قادتها الولايات المتحدة تحت ذريعة حماية الشرعية الدولية، وما نجم عنها من تدمير لقدرات العراق العسكرية والاقتصادية. وكانت هذه المرحلة من تاريخ العراق الأكثر تقييداً لسياسته الخارجية وساهمت دول الجوار والدول العربية والكثير من دول العالم في عملية التقييد تحت ذريعة الالتزام بقرارات الأمم المتحدة [١٦]. وقد بقي العراق خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩١ الى عام ٢٠٠٣ يعاني من سياسة العزلة الإقليمية والدولية التي فرضت عليه.

وبعد بدأ صفحة الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ لم تتمكن الحكومات المتعاقبة من تفعيل سياسة خارجية سليمة في ضوء قيود الاحتلال وقرارات رئيس الإدارة المؤقتة بول بريمر الذي كان يتصرف بصلاحيات حاكم عسكري وأكثر بكثير من مندوب سامي ولم يكن مجلس الحكم قادراً على الخروج عن الإدارة الأمريكية. وحتى بعد الانتخابات التشريعية ، والموافقة على الدستور فإن قدرة الحكومات العراقية على اتخاذ سياسة خارجية مستقلة وسليمة كانت غير ممكنة بوجود الاحتلال العسكري ونفوذه السياسي وهيمنته على مجمل حركة الدولة

بالإضافة الى حدة الصراعات الداخلية والإقليمية والفشل في البدء بحركة الإعمار التي كان عموم الشعب ينتظرها. علاوة على الفشل في بناء المؤسسات العسكرية والإقليمية والمدنية عموماً على أسس وطنية وحديثة قد اضاع الكثير من الوقت والفرص [١٧].

ثانيا : اتجاهات السياسة العراقية الخارجية بعد عام ٢٠٠٣

على الرغم من جوانب القوة المذكورة إلا أن هناك الكثير من التحديات التي تحول دون استكمال جوانب القوة المذكورة لاسيما فيما يتعلق بجوانب القوتين الاقتصادية والعسكرية، إذ تعرضت البنى التحتية لمؤسسات الدولة الاقتصادية والعسكرية لإنتكاسات خطيرة لازال العراق يعاني منها، بسبب الغزو والاحتلال من ناحية، والحرب الطويلة التي لا يزال العراق يخوضها ضد موجات الإرهاب العابر للحدود. تأسياً على ما تقدم، تطرح ورقتنا البحثية التساؤلين الآتيين:

الأول: أي سلوك سياسي خارجي يتوجب اتباعه من قبل صناع القرار السياسي في العراق.

الثاني: ما هي اتجاهات السياسة الخارجية للعراق في ضوء الحقائق الجيوسياسية الراهنة.

فيما يخص التساؤل الأول، اذا ما طبقنا رؤية رائد المدرسة الواقعية التقليدية (هانز مورغنثاو) التي تتلخص بالآتي: أن الدول في سلوكها الخارجي تهدف الى ثلاث وهي (إظهار القوة، زيادة القوة، الحفاظ على القوة). فإن السلوك السياسي الخارجي للعراق يجب ان يتجه صوب توظيف كل علاقات العراق الخارجية (الإقليمية والدولية) من اجل استكمال ومعالجة جوانب الضعف الكامنة في جسد الدولة العراقية.

اما ما يخص التساؤل الثاني، فمن المفيد أولاً التعريف بمصطلح (الاتجاه) ضمن اطار السياسة الخارجية او العلاقات الدولية . بحسب تعريف –روزناو– بأنه مواقف الدولة العامة والتزاماتها تجاه المحيط الخارجي، كتعبير عن استراتيجيتها التي يراد من خلالها تحقيق الأهداف والطموحات الداخلية والخارجية، والتعامل مع التهديدات المستمرة[١] [١٨]. فيما تعرفه الباحثة

(هدى شاكر النعيمي): "بأنه الطابع العام والخصائص الأساسية لسياسة الوحدة الدولية عبر فترة زمنية طويلة نسبياً [١٩].

ومن امثلة اتجاهات السياسة الخارجية: العزلة والانغماس والتكيف والاعتماد ، والاعتماد على الذات، ناهيك عن اللا انحياز او اتجاه الانحياز للشرق او الانحياز للغرب. بالرغم ان الاتجاه الأخير اكتسب قوة تحليلية كبيرة خلال الحرب الباردة والاستقطاب الثنائي، بيد ان اهميته قد قلت مع انهيار المعسكر الاشتراكي وتلاشي كتلته الشرقية، وهيمنة الولايات المتحدة على التفاعلات الدولية .

وبرأينا ان **اللا انحياز** كاتجاه قد بدأت ملامحه من جديد لدى الوحدات السياسية الدولية مع تصاعد حدة التنافس الأمريكي/الروسي لا سيما في منطقة الشرق الأوسط التي تعد من اهم المجالات الحيوية لكلا القوتين.

ونتيجة لما تقدم، يرى البحث ان الاتجاهات المذكورة مناسبة لمعالجة الاتجاهات السياسة الخارجية العراقية في ضوء تصاعده حدة الصراع الجيوبولتيكي في منطقة الشرق الاوسط وتأثيراته المحتملة على الأمن الوطني العراقي.

١. **اتجاه العزلة:** الانعزالية استراتيجية سياسية هدفها التقليص من المشاركة الدبلوماسية في النظامين الإقليمي والدولي الى حدها الأدنى. الفكرة الأساسية من وراء الانعزالية هي ان الدولة ستكون اكثر أماناً وأقل عرضة للتدخلات الخارجية.

بيد ان اتخاذ هذا الاتجاه كسلوك سياسي من قبل صانع القرار السياسي في دولة ما تحكمه عوامل اربعة: **أولاً**، يجب إما ان تكون الدولة حرة نسبياً من خطر الغزو، وإما قوية الى درجة انها لا تحتاج الى تحالفات بهدف الدفاع عن نفسها. في ظروف كهذه، قد تعتقد ان الانسحاب من النظام العالمي وتحصين صدودها واتباع تنمية منفصلة هي استراتيجية مفيدة بالنسبة إليها. **ثانيا**، يجب ان تكون الدولة الانعزالية صاحبة اكتفاء اقتصادي ذاتي، ويجب ان تمتلك السلع والخدمات والموارد والسكان المناسبين لتمكينها من البقاء في اطار هذه العزلة الدبلوماسية التي فرضتها على نفسها، **ثالثاً**: تحتاج الدولة الانعزالية اما إجماعاً سياسياً او حكماً استبدادياً قوياً للصمود امام التحديات الموجهة ضد سياستها الخارجية. **ورابعاً**، ترتدي الاعتبارات الجيوسياسية أهمية كبيرة . إن الدولة البعيدة جغرافياً او المحاطة بسلسلة جبال او محيط او صحراء في موقع أفضل بكثير لإتباع سياسة الانعزال من دولة محاصرة بالأراضي [٢٠].

إن اتخاذ هذا الاتجاه من قبل صانع القرار السياسي الخارجي كمذهب للسياسة الخارجية العراقية غير قابل للتطبيق.. فالشروط او العوامل الأربعة لا تنطبق على العراق؛ فالدولة العراقية لازالت في مرحلة استكمال بناء القوة الذاتية. وهذا يعني ان العراق يحتاج الى تحالفات بهدف الدفاع عن ارضه وسكانه وسيادته. وهذا ما ظهر بوضوح في الحرب على الإرهاب، إذ احتاج العراق الى تحالف دولي كبير كوسيلة لا بد منها لتحرير أجزاء واسعة من جغرافيته التي سيطر عليها ما يسمى بـ "تنظيم الدولة الإسلامية"، علاوة على ذلك، عدم قدرة العراق على تحقيق الاكتفاء الذاتي بالرغم من امتلاكه الموارد والسكان المناسبين، ناهيك عن عدم وجود اجماع سياسي داخلي لاعتماد هذا الاتجاه الانعزالي، كما ان الموقع الجيوسياسي للعراق وتركيبة السكان (الأثنية) جعلته متأثراً الى حد بعيد بالاستقطاب الذي اجتاحت معظم الإقليم الشرق اوسطي وخاصة قلب الشرق الأوسط (منطقة الخليج العربي وبلاد الشام).

٢. **عدم الانحياز – الحيادية – الحياد:** تشير المفاهيم الثلاثة الى معنى واحد هو عدم المشاركة في صراعات محددة وعن معاملة جميع الاطراف دون تحيز .وتعد هذه المفاهيم الثلاثة توجه في السياسة الخارجية تم اعتمادها على نطاق واسع من قبل دول العالم النامي (الثالث) بشكل خاص.

كيما يتم تحديد توجه السياسة الخارجية للعراق في ضوء الاستقطابات الحالية نتيجة التنافس والصراعات في البيئتين الإقليمية والدولية يتطلب البحث هنا تحديد كل مصطلح على حدة بسبب التداخل في المعاني الدقيقة لكل هذه المصطلحات اولاً، وتحديد التوجه الجيوسياسي المناسب لسياسة العراق الخارجية في ضوء المعاني الدقيقة التي تشير إليها هذه المفاهيم.

يسعى عدم الانحياز، كما يدل على ذلك اسمه، الى تجنب الكتل والأحلاف والتحالفات. (ومن الناحية الجيوسياسية) يمكن تعريفه بأنه رفض لنظام التجمع التنافسي المنشأ حول مناطق مجابهة الحرب الباردة في نظام ما بعد ١٩٤٥. اي بمعنى ادق هو موقف الدول التي لم تتحالف مع اي من القوتين العظمتين في الحرب الباردة (Cold War) وكان معظمهم من الدول الآسيوية – من ضمنها العراق– وآلافريقية الذين يشكلون أكثرية في الأمم المتحدة. لذلك يعد عدم الانحياز تأكيداً لاستقلال الدولة . لذلك من الطبيعي ان ينجذب اليه اولئك الاعضاء الجدد للنظام الذي نجم عن عملية إزالة الاستعمار. فبعد ان تخلص

الذين استقلوا من جديد من نير الاستعمار اضحوا حريصين على المحافظة على مسافة واحدة تبعدهم عن التحالفات التي يسيطر عليها العالم الأول، وفي ذروة الحرب الباردة اعتبر البعض في الغرب ان هذا التوجه مريب وغير اخلاقي [٢١]. فيما يشير مصطلح **الحيادية** – بحسب معجم بلاكويل للعلوم السياسية الى عدم التورط في صراعات السلطة بين الدول ولا سيما الدول الكبرى، وهي تكاد تكون حالة ذهنية [٢٢]. وفق هذا المعنى نجد تطابقاً ما بين تعريف معجم بلاكويل ومعجم بنغوين للعلاقات الدولية إلا ان الباحثان غراهام ايفانز وجيفري نونيهام يجدان اختلافاً جوهرياً بين التعريفين بقولهما . ليس من الضروري ان تطبق سياسة الحيادية على جميع الصراعات الدولية حيث ان المحايدين يمكن ان يكونوا منتمين الى تحالفات إقليمية. لذا من الممكن اتخاذ موقف الحياد ازاء صراع معين والمشاركة الفعالة في صراع آخر فالهند مثلاً، اعلنت عن حيادها في الحرب الباردة مع المحافظة على التزامات اقليمية قوية [٢٣].

فيما يشير مصطلح الحياد بحسب تعريف الدكتور عبد المنعم زنابيلي في مؤلفه : تطور مفهوم الحياد عبر المؤتمرات الدولية – ان الحياد الايجابي وعدم الانحياز ظاهرة من الظواهر السياسية لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وهو يعني عدم التحزب لأجل غير محدود ، وبالتالي تهدف الدول من الحياد عدم الانخراط بأي نزاع مسلح لا يعنيها وبهذا تجنب الدول المحايدة شعوبها واراضيها من الاضرار المحتمل حدوثها[٢٤]. ومن جهة نظر فرانك بيلي ان سياسة او توجه الحياد يختلف عن الحيادية (NEUTRALISM) من حيث انه موقف قانوني في حالة وجود "حرب ساخنة" . حيث يمكن للدول الحيادية بموجب القانون الدولي [International law] المطالبة بحقوق يتعين على الدول المتحاربة احترامها [٢٥].

وبطبيعة الحال قد حدثت متغيرات جيوسياسية على بعض مواقف الدول منها من سلكت **(الحياد الدائمي)** حتى اليوم وهناك دول وجدت نفسها مضطرة للانخراط في محور دون آخر بحسب المتغيرات. والعراق بعد عام ٢٠٠٣ سعى صانع القرار السياسي فيه نحو الانفتاح على جميع الدول والحفاظ على الحياد الإيجابي بالرغم من صعوبة المهمة، فقد قدر له ان يقع ما بين جيران يتبعون سياسة المحاور، فإيران ذات العلاقة الأقوى سياسياً وحدودياً وذات الارتباط العقائدي والديني والتجاري والسياحي مع العراق، وفي ذات الوقت هي منخرطة تماماً بما يعرف بمحور المقاومة مع سوريا وحزب الله اللبناني وبعض الحركات الإسلامية في

فلسطين واليمن والعراق على وفق منهج العدو الواحد وهو العامل المشترك ما بين اعضائها المتمثل بالولايات المتحدة "وإسرائيل"[٢٦].

وعلى اثر ذلك تسعى لكسب الموقف الرسمي للحكومة العراقية التي في الوقت ذاته ملتزمة بعلاقات وطيدة بالجانب الأمريكي وتسعى دوماً للحفاظ على علاقاته به باعتبار ان الولايات المتحدة هي الراعي الرسمي للعملية السياسية في العراق وصاحبة مشروع التغيير.

تأسيساً على ما تقدم، ينبغي ان تتجه السياسة الخارجية للعراق نحو تحقيق استراتيجيتين هما:

- **استراتيجية التنويع وعدم الانحياز** : وهو نمط من السياسة الخارجية يتميز بارتفاع مستوى المشاركة الخارجية، وتفادي الدخول في التحالفات العسكرية مع قوى خارجية كبرى سواء كانت إقليمية او دولية، وهذا النمط هو الذي يلائم السياسة الخارجية العراقية من خلال التعامل مع الدول الأخرى بأقل فرص من التوتر وان تنطلق القرارات السياسية نحو دول الإقليم والعالم من مبدأ استراتيجي وليس رد فعل على الأزمات وذلك بعدم استنزاف الجهد الدبلوماسي العراقي في معارك خاسرة وذلك بالقدرة على الفعل الإيجابي والإمساك بالفرص وتطمين الشواغل الأمنية للآخرين والاهتمام بتفعيل دور العراق في المنظمات الدولية والإقليمية للإفادة من مساحة الحركة التي تتيحها هذه المنظمة من اجل تعزيز مكانته الإقليمية والدولية [٢٧].
- **استراتيجية الحياد المتوازن:** وتعني الوقوف على مسافة واحدة بين مختلف القوى او الدول المتصارعة، والابتعاد قدر الإمكان عن سياسة المحاور بما يتوائم ومصلحة العراق، وإجراء مراجعة شاملة لأهم الإشكالات المطروحة ليكون العراق بوابة لحلحلة مختلف الأزمات على ان تؤطر بالإطار الوطني والابتعاد عن اي ولاء فرعي لا يتماشى وسياسة الحياد المتوازن.

٣. التكيف: يشكل التكيف اتجاها اخراً من الاتجاهات السياسية الخارجية، يبرز بفعل التحولات والتغييرات التي تحدث في البيئتين الخارجية او الداخلية، ويعني القدرة على التأقلم وتعديل السياسة طبقاً لتغير الظروف وهو وثيق الصلة بالاستجابة لدرجة يمكن اعتبار الأخيرة جزءاً من عملية رد الفعل التكيفي الأكبر والأشمل[٢٨]. **وتتمحور انماط التكيف حول اربعة اشكال:** [٢٩]

- **التكيف الوقائي او الإستباقي:** ويعني قيام الدولة بإنتهاج سياسات مسبقة توقعاً لمتغيرات تؤثر في البيئة الدولية او الداخلية.
- **التكيف الحر المتوازن:** يعني اعتماد الدولة على مبدأ التوازن في سلوكها بما يحقق التوازن بين المطالب الداخلية والخارجية.
- **التكيف المقاوم:** يعني قيام الوحدة السياسية الدولية بمقاومة البيئة الخارجية.
- **التكيف الإذعاني:** يعني استجابة الدولة لمطالب البيئة الخارجية.

كما ان للتكيف حدود تركن اليها الدول كيما تحافظ على استمرارية كيانها وعمليات صنع قراراتها والإبقاء على فاعلية ادائها في الحياة السياسية الدولية خشية الوصول الى حالة المخاطرة البالغة، التي قد تنجم عن عدم امكانية انماط التكيف من الصمود اكثر من طاقتها. وهذه الحدود [٣٠].

١-عندما تزج الدولة في موقف سريع او تواجه بيئة مفعمة بالتسارع والحدة، فمن الطبيعي ان قدرات ضاع القرار فيها على التنبؤ الدقيق قد تهبط، ومن اجل الارتقاء بدقة التنبؤ ينبغي معالجة المعلومات بسرعة ليتم اتخاذ قرارات رشيدة وفاعلة.

٢-عندما تجد الدولة نفسها مضطرة الى مواجهة احداث وعلاقات غير متوقعة وان اساليبها المعتادة في معالجة الأمور ليست بالأساليب الناجحة، فأنها مطالبة بالتكيف السريع، الذي قد يعجز عن تحقيق غاياته فيتجه الى تصرفات شاذة ومضطربة.

كما نجد ان دفعة التغيير المتسارعة تؤدي الى الإسراع في اتخاذ القرارات وصولاً لإجراءات سلوكية واستجابات سريعة تحاكي متغيرات البيئة الداخلية والدولية، الا انها في ذات الوقت تضع عقبات في طريق معالجة الأزمات بسبب تصادم ضغوط التسارع، واتساع مساحة البدائل المتاحة او حتى ضيقها في احيان كثيرة.

إن قراءة دقيقة لسياسة العراق الخارجية بعد عام ٢٠٠٣ في ضوء التحديات والتغيرات الجيوسياسية في البيئتين المحلية والإقليمية خصوصاً ، تظهر ان سياستها الخارجية تتكيف استجابة للعديد من المتغيرات مما حتم عليها اتباع سياسة معينة، غير ان هذا الأمر لا ينفي نمطيتها [Pattemed Policy] وخصائصها المميزة التي يمكن رصدها والتنبؤ بها.

٤. **الانغماس والتدخل:** يؤشر اتجاه الانغماس مستوى عال من التفاعلات وتغلغل في مختلف شؤون المجتمع الدولي من خلال اتخاذ سياسة خارجية نشطة تكفل للدول اوضاعاً

تتناسب مع امكاناتها ومركزها الدولة[٣١]. **بالنسبة للعراق** لم يكن في يوم ما عاجزاً عن تقديم دواع لعلاقات دولية بناءة عبر استراتيجية ترمي الى زيادة الفعالية السياسية وتوسيع حجم التفاعل والتبادل مع جميع دول العالم. إلا ان السياسة العراقية عموما ومن ثم السياسة الخارجية عانت بعد ٢٠٠٣ وماتزال من الكثير من القيود في الوقت الراهن داخلياً وخارجياً. تسعى السياسة الخارجية العراقية الى تحقيق مستوى عالي من التفاعلات مع البيئة الإقليمية اولا والبيئة الدولية ثانياً، بيد ان هذا التوجه واجه كوابح جيوسياسية لا سيما في بيئته الإقليمية، اذ واجه العراق بداية تشكل دولته الجديدة بعد عام ٢٠٠٣– عزلة اقليمية خصوصاً من جانب الكثير من الدول العربية. وينصرف **الاتجاه الداخلي** والذي يعد وجهاً من وجوه الانغماس الى محاولة طرف فاعل (دولة) بالتدخل في شؤون دولة اخرى. ويذكر(ج.ن. روزناو) : أن للتدخل خاصيتين: فهو يبدو انه ابتعاد عن السلوك التقليدي او العادي وأنه موجه قصد الى هيكل السلطة السياسية [٣٢]. وفي تعريف ثان ان التدخل هو: محاولة الوحدة السياسية الدولية التأثير في سياسات الوحدات السياسية الدولية الأخرى من خلال التأثير في نظمها السياسية وتوجيهها الوجهة المطلوبة [٣٣]. هذا التوجه غير وارد كسلوك سياسي خارجي. فقد نص الدستور العراقي في المادة الثامنة على ما يلي: "يرعى العراق مبادئ حسن الجوار ، ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ويقيم علاقاته على اساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل، ويحترم التزاماته الدولية" [٣٤].

٥. **الاعتماد على الذات:** اتجاه يحمل بعدين: الأول، محدودية المشاركة الخارجية للوحدة السياسية مع الاهتمام بتلك المشاركة. والبعد الثاني، هو تفادي الاختراق السياسي الخارجي او الدخول في ارتباطات خارجية تعظم من هذا الاختراق، لذلك يطلق على هذا الاتجاه بـ منهج **(السياسية الخارجية الحذرة او الدبلوماسية الحرة)** [٣٥]. هذا الاتجاه برأينا لا يتوائم مع واقع العراق حالياً؛ ومرد ذلك هو ان معظم التحديات التي تواجه العراق هي تحديات تمتاز ببعدها الخارجي لذلك فالعراق يحتاج الى مشاركة ودعم خارجي فاعل يوازي حجم التحديات التي يواجهها.

٦. **الاعتماد** : وهو اتجاه مغاير تماما للاتجاه السابق . اذ يتسم بارتفاع مستوى المشاركة السياسية[٣٦]. على ان تعتمد الدولة في ذلك على قوة خارجية والاعتماد على الدعم الخارجي فضلا عن الزيادة في مستوى التغلغل الخارجي والذي قد يأخذ شكل التحالفات

الاقليمية [٣٧]. وهذا الاتجاه غير مناسب كاتجاه للسياسة الخارجية ، وذلك لعدم توافر سياسي داخلي على السماح للعراق بأن يكون ضمن محور اقليمي ضد محور اخر . كما ان الاعتماد على قوة خارجية في المشاركة الخارجية يصطدم بعدم التوافق الداخلي على قوة دولية او اقليمية . اذ ادى الانقسام السياسي الداخلي الى اختلاف الروى بخصوص الى اي قوة كمية للعراق الاعتماد عليها لتفعيل دوره الاقليمي والدولي .

المبحث الثالث

مبدأ (التوازن) كـ (معيار) لتحليل السلوك السياسي الخارجي للعراق تجاه حالة التنافس والصراع الجيوسياسي الإقليمي والدولي

المقصود هنا بـ (التوازن) المعنى السياسي للمصطلح. أي السلوك السياسي الذي يسعى من خلاله صانع القرار السياسي الى الحفاظ على المصالح الوطنية لدولته وتعزيز العلاقات الدولية لها، والذي يعتمد على السياسية الخارجية للدول، التي هي الأداة، الرئيسية التي تستطيع من خلالها تحقيق مصالحها وتعزيز علاقاتها. بمعنى اخر، ان قرارات السياسة الخارجية يجب ان تتخذ في ضوء خدمة المصالح الوطنية، مع اتباع برنامج نشط لتكثيف وتنويع العلاقات الدبلوماسية والتجارية للدولة مع كافة الوحدات السياسية الدولية. ويعتبر العراق بأمس الحاجة الى مثل هذا المبدأ والدور من خلال دبلوماسية نشيطة تهدف الى توفير الدعم الدولي والإقليمي من اجل مساعدة العراق في الحرب على الإرهاب فضلاً عن جذب رؤوس الأموال الأجنبية الى العراق والتركيز على ما يعرف بـ (دبلوماسية التنمية) [٣٨] . فالانكفاء او العزلة هو كابح جبوسياسي لطموحات الدور الإقليمي للعراق لا سيما خلال المرحلة الراهنة. كما ان الإنحياز السلبي أي الانحياز لطرف او محور دون آخر يضر بمصالح العراق الحيوية (الداخلية والخارجية) انطلاقاً من التأثيرات الناجمة عن سياسة المحاور الإقليمية على الداخل العراقي، فالمنطقة المحيطة بالعراق – تشهد حالة من الصراع الجيوبولتيكي والجيوعسكري والذي بدوره سوف ينعكس على جغرافية العراق السياسية. فالجغرافية السياسية للعراق اليوم تقع في مثلث الأزمات . اذ تحيط بها نزاعات عسكرية قائمة منذ سنوات (سوريا واليمن). ومنطقة جغرافية صراع محتملة بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الخليجيين وبين ايران. خريطة رقم (٤) .

خريطة (٤) مثلث الصراع الجيوبولتيكي المحيط بجغرافية العراق السياسية

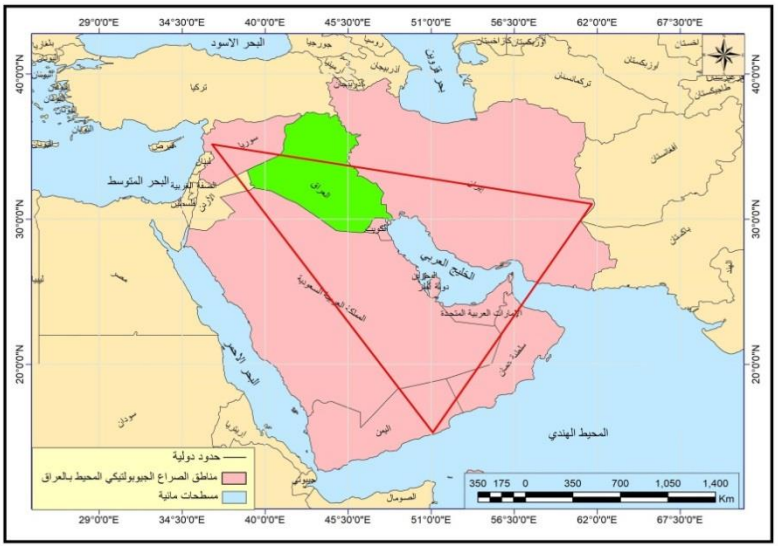

من عمل الباحث بالاعتماد على : داود صليبا ونقولا زيادة ، اطلس العالم ، مكتبة لبنان ، [illegible]

وفي ذات الوقت يتوسط العراق مثلث آخر هو مثلث التوازن الإقليمي اذ تحيط به ثلاث قوى إقليمية كبرى هي – السعودية – تركيا– ايران– اتجهت كل منها الى تأسيس محاور جيوستراتيجية خريطة (٥)

خريطة رقم (٥) مثلث قوى التوازن الاقليمي المحيط بجغرافية العراق السياسية

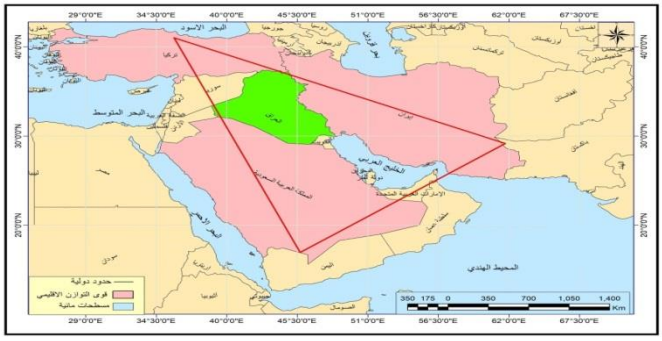

من عمل الباحث بالاعتماد على : داود صليبا ونقولا زيادة ، اطلس العالم ،

اولاً: تحليل طبيعة الصراع الجيوبولتيكي في المنطقة الجغرافية المحيطة بـ (العراق)

على مر التاريخ الموثق، كان الشرق الأوسط ولاسيما العراق ومحيطه الجغرافي السياسي ساحة للمواجهات العسكرية المستمرة. وتعود الصراعات الجغرافية – السياسية المتواصلة الى عمق التاريخ الغابر. ولكونها تعتبر اهم منطقة مفترق طرق في العالم فقد تدافع

عليها كل من الإغريق، والرومان، الآشوريين الفرس، الأتراك، المغول، الصليبيين، وأخيراً القوى الاستعمارية الأوربية في القرن التاسع عشر. ولازالت المنطقة لغاية الآن من اكثر المناطق اتقاداً وقابليةً للاشتعال في العالم، ففي عام ١٩٤٥، تورطت كل دولة في المنطقة في حرب واحدة على الأقل، وكان جوهر المشكلة هي النزاع العربي – الإسرائيلي (والمشكلة الفلسطينية المتعلقة بها)، والتي تنتج عنها ثلاثة حروب إقليمية، وعلميات عسكرية جديدة، نجم عنها آلاف القتلى. فمقاومة إسرائيل حتى عام ١٩٧٩، على الأقل، كان عاملاً معيارياً للسياسة الخارجية لكل دولة في المنطقة. وحتى بعد قرار مصر بتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل في عام ١٩٧٩. فإن هذا الاعتبار ظل مهيمناً على السياسات العربية الشرق أوسطية الداخلية. وترافق مع المواجهة العربية – الإسرائيلية ثلاث حروب مروعة خاضها العراق، الأولى هي الحرب الإيرانية – العراقية، التي امتدت ثمان سنوات ١٩٨٠ – ١٩٨٨. وكانت الحرب الثانية بسبب الكويت، وبدأت بعد الاحتلال العراقي للكويت في آب ١٩٩٠، وانتهت عسكرياً في آذار ١٩٩٠ بتحرير الكويت بواسطة قوات التحالف، الحرب الثالثة هي الغزوة الأمريكية الكولونيالية للعراق في العام ٢٠٠٣. وعلى هامش هذه المواجهات العسكرية الرئيسية، كانت هناك احداث ومناوشات عسكرية متواصلة واصغر مثل: المناوشات الحدودية القصيرة بين السعودية واليمن، السعودية وقطر، الأردن وسورية... الخ، وحوادث اظهار القوة (إسرائيل إزاء كافة جيرانها)؛ وحدوث تدخلات عسكرية طويلة ام قصيرة الأمد (تركيا في قبرص)، (إسرائيل وسورية في لبنان) ، وغيرها. ما لبثت النزاعات العسكرية في المنطقة ان تنتهي حتى عادت مرة أخرى بيد انها هذه المرة عادت بقوة لتقود المنطقة برمتها الى الاتقاد والاشتعال من جديد، حيث ان طبيعة النزاعات او الصراعات الجيوبولتيكية الجديدة التي يشهدها الجوار الجغرافي للعراق (القريب والبعيد) اخذت اشكالاً وانماطاً أخرى غير التي شهدتها المنطقة في الماضي؛ فهي في غالبيتها صراعات داخلية استدعت تدخلات عسكرية (إقليمية ودولية). فهناك الصراع الجيوبولتيكي في سورية، والصراعين الجيوبولتيكيين في ليبيا واليمن. ناهيك عن تصاعد حدة الصراع الأمريكي الإيراني في الخليج العربي.

ثانياً: تحليل طبيعة المحاور الجيوسياسية في المنطقة ونطاقاتها الجغرافية السياسية وأهدافها والأسس التي بنيت عليها.

ان قراءة متأنية لمجريات السلوك السياسي الخارجي على المستويين الإقليمي والدولي تظهر لنا: أن ثلاث قوى إقليمية كبرى في المنطقة (إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا) اتجهت الى تأسيس محاور في المنطقة. ويحظى كل محور من هذه المحاور الجيوبوتيكية الثلاث بدعم نسبي من القوتين الأمريكية والروسية لأهداف ومصالح تتعلق بهما.

-**المحور الجيوسياسي الإيراني:** الجغرافية السياسية لهذا المحور تشمل كلاً من ايران وسورية، وفاعلين اثنين من غير الدول هما: (حزب الله في لبنان، وحركة انصار الله في اليمن). تتلخص اهداف هذا المحور بالآتي: مقاومة الوجود الأمريكي في المنطقة، والرفض التام للوجود الإسرائيلي وعدم اجراء أية مفاوضات مع "إسرائيل" كما لـ (ايران) التي تقود هذا المحور مشروع جيوستراتيجي خاص بها يتمثل في تعزيز نفوذها في المنطقة التي تعدها مجالا حيوياً لها – بما يضمن لها تفوقاً إقليمياً والإمساك بكافة أوراق الملف السوري كيما تفقد وجودها في سوريا. علاوة على تحجيم وإضعاف القوة السعودية المنافسة لها في منطقة الخليج وذلك من خلال استدامة التوتر وعدم الاستقرار في خاصرتها الجنوبية، ويحضى المحور بدعم نسبي من روسيا الاتحادية.

-**المحور الجيوسياسي السعودي: النطاق الجغرافي السياسي لهذا المحور يشمل:** المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات ومملكتي الأردن والبحرين. للمحور مشروع جيوستراتيجي هو: مقاومة التغول الإيراني في المنطقة، والذي بات من وجهة نظر صناع القرار السياسي في دول المحور – يهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي للخليج العربي خاصة والمنطقة عامة، وتحجيم تيارات الإسلام السياسي الذي برز كبديل اول لدول ما سمي بـ (الربيع العربي)، ممثلا في جماعة الاخوان في مصر، وحركة النهضة في تونس، وغيرها، يحظى هذا المحور بدعم الولايات المتحدة الأمريكية.

-**المحور الجيوسياسي التركي: الجغرافيا السياسية لهذا المحور تشمل:** تركيا ودولة قطر وثلاث قوى من تيارات الإسلام السياسي (جماعة الإخوان المسلمين وحركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين)، تتمحور اهداف هذا المحور بتقديم الدعم المالي والسياسي لقوى الإسلام السياسي وبخاصة جماعة الإخوان المسلمين في مصر وليبيا واليمن وسوريا

وفلسطين، كما لـ (تركيا) التي تقود هذا المحور مشروع جيوستراتيجي خاص بها ذو ثلاثة ابعاد:

الأول : اقتصادي، يتمثل في إقامة شراكات وعلاقات اقتصادية تسمح لها كي تكون فاعلة ومؤثرة في المنطقة التي تعتبرها كإيران مجالاً حيوياً وحديقة خلفية لها. **الثاني:** سياسي، يتمثل في تأمين الاستقرار السياسي والأمني في تركيا من خلال بناء شبكة علاقات سياسية مع دول المنطقة ترتكز على الجانب الاقتصادي؛ لتعزيز النفوذ التركي في المنطقة. **الثالث:** عسكري- امني، يتمثل في الحذر من أي مواجهة عسكرية مع الحليفين الإستراتيجيين لسوريا وهما (روسيا وايران) علاوة التحسب لأهداف التحالف الدولي ضد "داعش" والذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية. وتأمين وجود عسكري لها في دولة قطر تحت ذريعة تعزيز الأمن الإقليمي.

الجدير بالإشارة ضمن هذا السياق، ان اهداف ومصالح المحاور الجيوبولتيكية الثلاثة التي تتدافع في المنطقة وتتباين فتارة تتقارب وتارة تتنافر. فعلى سبيل المثال نحد تقارباً بين المحورين الإيراني والتركي بعد ان كان التنافر هو السمة السائدة للعلاقات بين المحورين. كذلك نجد تنافراً بين المحورين التركي والسعودي بعد ان كان التقارب والتعاون هو السمة السائدة للعلاقة بين المحورين.

ثالثاً: نماذج تطبيقية للسياسة الخارجية العراقية

أ. السلوك السياسي الخارجي للعراق تجاه الصراع الجيوبولتيكي في سوريا .

١- تفاعلات الصراع الجيوبولتيكي في سوريا

دفع المناخ الثوري الذي تشكل في عدد من البلدان العربية – أواخر العقد الأول وبداية العقد الثاني من القرن الحالي الذي اصطلح عليه ب (الربيع العربي) – الشعب السوري الى السير على ذات الطريق املا في الخروج من حالة احتكار السلطة، خصوصا بعد نجاح انتفاضتي تونس ومصر وبعدها ليبيا واليمن في الإطاحة بأنظمة تلك الدول. بيد ان استخدام القوة الخشنة (العسكرية) دفع البلد الى احرب أهلية شرسة عندما بدأت قوات المعارضة المسلحة في قتال القوات الحكومية السورية (حلب)، إذ بدأ الصراع الجيوبولتيكي في سوريا كثورة ضمن سلسلة ما عرف بـ (ثورات الربيع العربي) ثم انتهى الى حرب مدمرة بـ (الوكالة) بين عدة قوى إقليمية ودولية. ومما زاد من حدة الصراع الداخلي هو طبيعة التركيب الأثني

للسكان (القومي والديني والمذهبي) وتشكيل قوى مسلحة تستند على هذا التنوع الأثني من ناحية. وتدفق متماثلين أجانب اليها من دول أخرى. استدعى الصراع الداخلي تدخلاً اقليمياً ودولياً اذ حظيت المعارضة بكافة اطيافها بدعم تركي وسعودي وقطري، بالإضافة الى دعم الولايات المتحدة الأمريكية. بالمقابل حظي النظام بدعم ثنائي (روسي–إيراني) بالإضافة الى دعم ومشاركة حزب الله اللبناني.

٢– الرؤية الاستراتيجية لصانع القرار السياسي في العراق للصراع الجيوبولتيكي في سوريا.

فرض تعقد الملف السوري وتداخل المحاور فيه مزيداً من التحديات امام العراق على المستويين الجيوسياسي والجيوعسكري، سواء لجهة وضعه امام خيارات صعبة بسبب حساسية تحالفاته الدولية والإقليمية، او لجهة تزايد احتمالات دخوله في اتون صراع جيوسياسي وجيو عسكري محموم بين قوى تسعى من اجل البقاء في الحكم، وأخرى تسعى للوصول الى الحكم. ان متابعة دقيقة للسلوك السياسي الخارجي تجاه الأزمة تظهر اتباع صانع القرار السياسي في العراق عدة اتجاهات. وهي:

– **سياسة مواجهة التداعيات المحتملة:** استدعى تحول الثورة السورية من السلمية الى العمل المسلح العنيف الى مطالبة صانع القرار السياسي في العراق الى عدم تسليح المعارضة والنظام علي حد سواء. وقد عبر وزير الخارجية العراقي في ذلك الوقت – عن مخاوف العراق من احتمال ان تصبح سوريا البوابة الرئيسية لعودة تنظيم القاعدة والتنظيمات الأصولية الأخرى الى العراق بقوله : إن تسليح المعارضة والنظام في سوريا سوف يؤثر على أوضاع العراق الداخلية امنياً وسياسياً [٣٩] .

الخطوة الثانية التي تضمنتها هذه السياسة، هو رفع حالة التأهب الأمني في العراق لمواجهة احتمالية تمدد التنظيمات الإسلامية المتشددة لا سيما بعد ظهور ما يسمى بـ "تنظيم الدولة الإسلامية داعش" – في سوريا . بيد ان خلخلة الوضع الأمني في المناطق العراقية المتاخمة للحدود السورية افشل هذه السياسة. فقد تمكن التنظيم من السيطرة على مساحات واسعة من العراق (الانبار – الموصل – صلاح الدين). مهدداً كيان العراق، ووحدته الوطنية والإقليمية.

-**سياسة الإنحياز الحرج:** تعني بذلك الانحياز الى جانب الحكومة السورية، نعت هذه السياسة من قبل البحث بـ (الانحياز الحرج) لتعارضها مع الموقف العربي وتطابقها مع الموقف الإيراني. تمثلت هذه السياسة بـ :

١- معارضة تنحي الرئيس السوري ، ٢- معارضة فرض عقوبات اقتصادية عربية على سوريا، ٣- معارضة تجميد عضوية سورية في الجامعة العربية، ففي الثالث والعشرين من شهر تشرين الثاني / ٢٠١١ تحفظ العراق على عضوية سورية في الجامعة العربية ومنحها للمعارضة، كذلك تحفظ العراق على قرار الجامعة العربية في السابع والعشرين من تشرين الثاني في ذات العام، والمتعلق بفرض عقوبات اقتصادية على سوريا [٤٠]. وقد برر العراق تلك السياسة هو من خشية تولي المعارضة المتطرفة الحكم في سوريا واحتمالية امتداد تأثيرها الى الداخل العراق. وبالتالي تصعيد عمليات العنف مرة أخرى، وهو ما سوف يؤدي الى تداعيات سلبية عديدة على حالة الأمن والاستقرار التي تواجه تحديات خطيرة أصلا في الأونة الأخيرة، لا سيما ان الخطاب العام لهذه الفصائل المسلحة ربما يتحول من ما يسمى بـ (الجهاد ضد القوات الأمريكية التي انسحبت من العراق بنهاية العام ٢٠١١، الى ما يسمى بـ (الجهاد ضد الحكومة) خصوصاً في ظل الاتهامات التي توجهها هذه القوى المتشددة بـ (التحالف مع ايران)[٤١]. ولعل أوضح دليل لهذا التبرير السياسي ما ابداه رئيس الحكومة في السابع والعشرين من شباط عام ٢٠١٣ من ان نجاح المعارضة السورية سيؤدي الى حرب أهلية في العراق[٤٢].

-**سياسة المستقل النشيط:** نعت هذه السياسة من قبل البحث بـ (المستقل النشيط)؛ لأنها بدأت مختلفة تماماً عن سياسة المحورين الخليجي – الأمريكي والإيراني. بدت هذه السياسة واضحة كسلوك سياسي، عندما تعرضت منطقة الغوطة (شرق دمشق) التي كانت تسيطر عليها المعارضة بتاريخ الواحد من عشرين من آب عام ٢٠١٣ لضربة بالسلاح الكيمياوي واتهام الحكومة السورية بالضربة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والمعارضة.

اذ بادرت الحكومة العراقية بعرض مبادرة من تسع نقاط لحل الأزمة السورية، كان من أبرزها: وقف فوري للعمليات العسكرية داخل سوريا، ودعم التحقيق الذي تجربه الأمم المتحدة بشأن الضربة الكيمياوية، وتشكيل حكومة مؤقتة يتفق عليها المعارضة والنظام[٤٣].

-**سياسة الانحياز المتشددة:** وهي سياسة أظهرت معالم تغيير جذري للموقف العراقي الرسمي تجاه الأزمة في سوريا. فالحكومة العراقية التي كانت تقف الى جانب النظام في سوريا وتتطابق رؤيتها مع الرؤيا الإيرانية. بدت على ما يبدو تبتعد شيئاً فشيئاً عن هذا المحور، مقابل اقترابها مع المحور الأمريكي – الخليجي وبما يتوائم مع سياسة الرئيس دونالد ترامب، بدت هذه السياسة واضحة عندما دان رئيس الحكومة العراقية السابق حيدر العبادي – خلال اتصال هاتفي مع نائب الرئيس الأمريكي (مايك بنس) – الهجمات بالسلاح الكيميائي على مناطق تسيطر عليها المعارضة السورية، مؤكداً ان العراق يقف مع الشعب السوري الذي وقع ضحية لذلك. وبحسب بيان لمكتب رئيس الوزراء : ان رئيس الحكومة العراقية اكد لنائب الرئيس الأمريكي ان العراق ايضاً تعرض لضربة بالكيمياوي من قبل النظام السابق. ودعا رئيس الحكومة كذلك الى تحقيق دولي وعاجل بالضربة الكيمياوية الأخيرة في سوريا، وأدان أي جهة قامت بذلك. والجدير بالإشارة الى ان هذا الموقف الرسمي حصل على دعم من اكبر التيارات السياسية الداعة للحكومة العراقية، عندما دعا زعيم التيار الصدري الرئيس السوري علناً الى الاستقالة [٤٤].

ب. السلوك السياسي الخارجي للعراق تجاه الصراع الجيوبولتيكي في اليمن

١- تفاعلات الصراع الجيوبولتيكي في اليمن

تعود جذور الصراع الجيوبولتيكي في اليمن الى الفشل في إتمام عملية الانتقال السياسي الذي كان من المفروض ان يحدث استقراراً في الدولة عقب قيام الثورة التي أجبرت الرئيس علي عبد الله صالح – الذي حكم اليمن لمدة ثلاث وثلاثون عاماً على تسليم السلطة الى نائبه عبد ربه منصور هادي في نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١١. وحاول الرئيس الجديد التعامل مع التحديات المزمنة التي يعاني منها اليمن، ابرزها تنامي قوة تنظيم القاعدة – فرع اليمن، ودعوات الانفصال في جنوب اليمن، علاوة على محاولات حركة انصار الله – الحوثيين – إقامة دولة خاصة بهم وإعادة حكم الإمارة الزيدية التي استمرت من عام ٨٨٩م – ١٩٦٢، فضلاً عن الفساد، وارتفاع معدل البطالة والفقر.

استغلت حركة انصار الله التي خاضت ستة حروب ضد الحكومة المركزية – ضعف الدولة الأمنية لتندفع من معقلها الرئيس في صعدة وشمال عمران، جنوباً باتجاه العاصمة صنعاء والسيطرة عليها في سبتمبر / أيلول ٢٠١٤. حاولت حركة انصار الله بعد تحالفها مع

حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يرأسه الرئيس السابق علي عبد الله صالح، مدعومة بالقوات العسكرية الموالية للرئيس السابق – احكام السيطرة على عموم الدولة اليمنية، ما اجبر الحكومة اليمنية الجديدة الى مغادرة اليمن الى المملكة العربية السعودية في مارس / آذار ٢٠١٥. أدى هذا المتغيير الجيوسياسي الداخلي الى قيام تحالف من ثمان دول تقوده المملكة العربية السعودية ضد قوات حركة انصار الله وحليفها الإستراتيجي الجديد، في محاولة لإعادة سلطة الحكومة الشرعية الى العاصمة، ودفع قوات حركة انصار العودة الى معقلها الرئيس في محافظة صعدة، بعد ان امتدت سيطرتها الى عموم الدول اليمنية حتى وصل الأمر الى تهديد الأمن الوطني السعودي، مع استمرار الحرب انكسرت التحالفات الاستراتيجية بين القوى الفاعلة في الساحة اليمنية. إذ تفكك التحالف الاستراتيجي بين حركة انصار الله وحزب المؤتمر الشعبي العام اثر مقتل الرئيس السابق من قبل القوات الحركة الحوثية في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٧. كما تفكك التحالف الاستراتيجي الآخر بين قوات الحكومة اليمنية والقوات الجنوبية التي تدعمها دولة الإمارات العربية المتحدة .

أدت تلك المتغيرات الجيوسياسية في الداخل اليميني **أولاً:** الى جر الدولة اليمنية الى اتون حرب أهلية مدمرة. إذ تسبب النزاع منذ اندلاعه بمقتل واصابة آلاف المدنيين. بحسب تقرير "مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان"، حتى نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٨. الى قتل ٦,٨٧٢ مدنياً وجرح ١٠,٧٦٨ شخصاً. كما اشار التقرير الى نزوح آلاف اخرون بسبب القتال فضلاً عن المعاناة بسبب نقص الغذاء والدواء [٤٥]. **ثانياً:** تدخل دولي واقليمي في الشأن الداخلي اليمني من خلال تقديم الدعم اللوجستي الى حركة انصار الله بهدف تحييد واستنزاف القوة السعودية المنافسة لإيران في الإقليم الخليجي. بالمقابل دخل المحور الخليجي – الأمريكي كفاعل آخر من خلال التدخل العسكري المباشر، فضلاً عن تقديم الدعم اللوجستي لقوات الحكومة اليمنية.

٢-الرؤية الإستراتيجية لصانع القرار السياسي في العراق للصراع الجيوبولتيكي في اليمن

تجاذب الوضوح والغموض الموقف الرسمي العراقي تجاه الصراع في اليمن والموقف من اطراف الصراع. فمن ناحية أظهرت السياسة الخارجية العراقية (سياسة الحياد الإيجابي). ظهرت هذه السياسة حين دعا– وزير خارجية العراق وقت ذلك – في العاشر من آب ٢٠١٥

الى ضرورة الحل السياسي للأزمة اليمنية واعتماد الشرعية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لليمن، وعلى الدول العربية تكثيف جهودها لحل الأزمة اليمنية بالوسائل السياسية وبعيداً عن الحل العسكري.

الموقف الرسمي تكرر عندما اكد وزير الخارجية العراقي لوفد حركة انصار الحركة الحوثية برئاسة (يحيى بدر الدين الحوثي) في بغداد ، ضرورة إيقاف الحرب، والشروع في حوار وطني لإنهاء الحرب وإعادة الاستقرار الى اليمن، كما أكد على رفض العراق للتدخل العسكري في اليمن، لأنها ستزيد من إراقة الدماء وتهدد الأمن المجتمعي اليمني [٤٦].

بيد ان الغموض قد رافق هذه السياسة العراقية المحايدة عندما صرح الناطق الرسمي لوفد الحركة (محمد عبد السلام)، أن رئيس الوزراء العراقي ووزير خارجيتها اعترافاً بالمجلس السياسي الذي شكلته الحركة، الأمر الذي حدى بالحكومة اليمنية الى مطالبة الحكومة العراقية بتقديم توضيح لـ (استقبال وفد الحركة الحوثية في بغداد). وأضاف الناطق باسم الحكومة اليمنية: ان غموض الموقف الرسمي العراقي تجاه ما حدث يستدعي من الرئاسة والحكومة العراقية إصدار توضيح عاجل حيال الأمر، ووضع حد للتضليل الإعلامي والالتباس القائم بشأن موقفها الرسمي من تصريحات الناطق باسم الحركة الحوثية الذي زار بغداد والتقى بعدد من المسؤولين العراقيين، وأن استمرار تجاهل الأمر عراقيا موقفاً لا يقل ألماً ويستوجب اخذه بالحسبان [٤٧].

من هنا، ادرك صانع القرار السياسي في العراق ضرورة توضيح الموقف الرسمي للعراق بشكل لا يقبل التأويل السلبي حين أوضح وزير خارجية العراق لوزير خارجية اليمن – على هامش اجتماع الأمم المتحدة في نيويورك في الخامس والعشرين من أيلول ٢٠١٦– "أن العراق لا يقصد اثارة أي بلد وأبوابه مفتوحة امام أي وفد معارض يرغب في زيارته بشرط ان لا يكون متورطاً بعمليات إرهابية. في إشارة الى زيارة وفد الحركة الحوثية الى بغداد في آب / ٢٠١٦. وفي السياق ذاته وخلال اللقاء ذاته اكد وزير الخارجية العراقي على دعم العراق للحوار الوطني اليمني، ومشاركة الجميع في الحكم، ورفض دخول قوات اجنبية الى اليمن لحل الأزمة اليمنية كونه يعقد الأزمة ولا يسهم في حلها [٤٨] .

ج. معضلة الأمن في الخليج العربي والرؤية الإستراتيجية للعراق.

تعتبر ايران والعراق ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اطرافاً رئيسة بالنسبة لأمن الخليج العربي. وتتأثر الإستراتيجية الفردية لكل واحدة من هذه الدول فيما يتعلق بهذا الأمر بديناميات السياسة الداخلية لكل منها وبتوازن القوى المتغير بينها. ولهذا الواقع انعكاسات مهمة على الاستقرار والسلام على الشرق الأوسط بشكل عام وفي الخليج العربي بشكل خاص. وبما ان مصادر الطاقة في الخليج العربي لها دلالات استراتيجيات بالنسبة الى المجتمع الدولي الأوسع، فإن الاستقرار في الشرق الأوسط يتصف بأهمية عالمية.

وتعطينا ظاهرة معضلة الأمن في الخليج العربي النسق المتكامل لمعضلة الأمن بما لا يعثر عليه في غيرها من الأقاليم وشبه الأقاليم التي حظيت بعناية الأمن من مقاربة معضلة الأمن في ابعادها العسكرية والسياسية والاقتصادية والفردية – الاجتماعية، ومنذ نهاية الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية وأحداث الحادي عشر من سبتمبر وغزو العراق في ٢٠٠٣.

في المرحلة التي تناولها البحث حدث تبلور المفهوم الراهن لأمن الخليج العربي والذي يمكن ان نلخصه انه اصبح بحيرة أمريكية مغلقة تمنع أي قوة عالمية او إقليمية من تهديده. ومما لا يقبل الجدل ان السبب الرئيسي للوضع الخاص للخليج العربي هو النفط الذي احتل المرتبة الأولى في أولويات الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي ازاح النفط العامل الآخر للأهمية الاستراتيجية للخليج العربي الا هو الموقع الجغرافي على تقاطع طرق التجارة العالمية.

بالمقابل ترى ايران ان امن الخليج مسؤولية دوله المطلة على بحيرته المائية، وهذا يعني ان امن الخليج مسؤولية ايران، بسبب اختلال توازن القوى لصالحها، وعلى دول مجلس التعاون القبول بالهيمنة الإيرانية. كما ترى ايران ان وجوداً عسكرياً أمريكا – بتفويض خليجي – يعني تهديداً لأمنها القومي، وحرماناً لدورها التاريخي وحقها الجيوسياسي في الإقليم. وفي ضوء هذا التقاطع بين الجيوستراتيجية الأمريكية – الخليجية والجيوستراتيجية الإيرانية تم تغييب رؤية العراق في ملف أمن الخليج.

أما العراق، فمن الملاحظ، هو غياب رؤية استراتيجية عراقية في هذه القضية الإقليمية، الامنية مما جعله الحلقة الأضعف في الإقليم الخليجي بالرغم من علاقاته الوثيقة

بدول المثلث الاستراتيجي المعنية بأمن الخليج وهي: (الولايات المتحدة الأمريكية) التي حثت على جعل العراق شريكاً اقليمياً في ترتيبات الأمن في الخليج، كما ذهبت الى الدعوة لضمه الى مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وفي بيان صادر عن البيت الأبيض في السابع والعشرين من شباط/ فبراير ٢٠٠٩، قال باراك أوباما: إن مستقبل العراق ومصيره لا ينفصل عن مصير الشرق الأوسط، وقد آن الأوان كي يصبح شريكاً كاملاً في حوار المنطقة، وأن يقيم معه جيرانه علاقات طبيعية ومثمرة [٤٩].

د. الثابت والمتحول في سياسة العراق الخارجية تجاه الصراع النووي الأمريكي الإيراني

ان تحليل الخطاب السياسي الرسمي العراقي يظهر رغبة عراقية لحل دبلوماسي بين الولايات المتحدة الامريكية وايران وتسوية الخلاف بينهما، اذ شرعت الحكومات العراقية المتعاقبة في الاتصال بكلا الدولتين من اجل تجنب أي نزاع عسكري، حيث يدرك العراق خطورة التوتر الأمريكي الإيراني والانعكاسات المحتملة لهذا النزاع الخطير على الأمن الوطني والاجتماعي في العراق، إذ ان جغرافية العراق في تماس مباشر مع الجغرافية الإيرانية علاوة على التواجد العسكري الأمريكي في أراضي العراق . ويؤشر الخطاب السياسي العراقي ان العراق يتمسك باتجاه (الحياد الإيجابي النشط) وهذا ما أكدته كلمة الرئيس العراقي في الأمم المتحدة بتاريخ الخامس والعشرين من أيلول / سبتمبر ٢٠١٩.

الجدير بالذكر، أن العراق يواجه ضغوطا كبيرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لضمان توفير الحماية للدبلوماسيين والعاملين الأمريكان في العراق، وضمانة عدم التعرض للقوات الأمريكية في العراق. وعلى ضرورة التزام العراق بموقف الحياد في أي نزاع امريكي إيراني مستقبلي. بيد ان استمرارية سياسة (الحياد الإيجابي) التي ينتجها العراق حالياً تكتنفها صعوبات وتحديات جيوسياسية لا سيما في ظل وجود قوى سياسية، عراقية نافذة لديها علاقات فوق الاعتيادية مع ايران، واذا ما أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على توجيه أي ضربات عسكرية على ايران فسيكون لها موقف مختلف عن الموقف الرسمي العراقي. وهذا يعني ان تحولا محتملا في سياسة العراق الخارجية اذا ما تصاعدت حدة الصراع وتحوله الى حرب مفتوحة.

النتائج

ان ظاهرة السياسة الخارجية العراقية لم تدرس دراسة علمية دقيقة حتى نهاية القرن الماضي نظرا لحداثة تطورها، اولا : ولانها اتبعت مناهج تقليدية في اتجاهاتها وسلوكها ثانيا . لقد اكتشفت السياسة الخارجية العراقية الكثير من التحديات والازمات والتي لم يحدد ويتفق المعنيون بالعلاقات الدولية والمختصون بالعلوم السياسية اسبابها وتداعياتها بعد عام ٢٠٠٣ . ان السياسة الخارجية العراقية لم تمر بنسق واحد منذ نشأة الدولة العراقية الحديثة في ١٩٢١ وحتى يومنا هذا ، لقد اتسمت بالتموج والاختلاف مع اختلاف الانظمة السياسية والحكومات العراقية الدائم والمستمر ، ومن الملاحظ والشاخص للعيان بان تلك السياسة قد غابت بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة غياب مؤسسات الدولة العراقية الصانعة والمنفذة لها.

ان الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ جعل العراق ساحة للتنافس الاقليمي ولعل امكانية ذلك التنافس ربما ستزداد اذا ما استمرت حالة عدم الاستقرار السياسي انطلاقا من ان ضعف العراق يشكل عامل قوة لكل من تركيا وايران مما يسهل تحقيق اهدافها في المنطقة وفي العراق على وجه الخصوص .

ورغم ذلك فان السياسة الخارجية للعراق قد حددت اتجاهاتها بالعزلة والانغماس والتكيف والاعتماد على الذات ناهيك عن الا انحياز. واليوم السياسة الخارجية العراقية تحاول ان ترسم خط معتدل تناءى بنفسها عن حالة الصراع بين الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها من دول الخليج وبين ايران من جهة اخرى. وانطلاقا من تواجد العراق الجغرافي المؤثر بين اطراف الصراع الدولي والاقليمي وما يمتلكه من امكانيات اقتصادية تفوق ما تملكه دول المنطقة. هذه الامكانيات تدعم السياسة الخارجية في ان تكون اكثر تاثيرا في مجريات الاحداث التي تجري في المنطقة وبما يخدم تجنيب العراق انعكاسات الصراعات بين الدول المجاورة.

هذا يعني بطبيعة الحال ان للعراق فرصة اعادة تموضعه ضمن السياسات الاقليمية وبموضع الدولة المحايدة والحياد الذي يمكن ان يمارسه العراق بشكل مؤثر اي الحياد النشيط. وهو نموذج ناجح لأنه سيوفر للعراق تعاملا حرا مع جميع الاطراف دون ان يكون منحازا لاي منهما ومن خلال ما يدور في المنطقة وما تضمره الولايات المتحدة الامريكية والدول

المتصارعة من نيات للصراع سواء بشكله الناعم او الخشن يكون انتهاج سياسة الحياد وعدم التمحور هو السياسة الخارجية الاكثر شجاعة على الاقل في هذه المرحلة الحرجة.

الاحالات

١- ترجمة ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ٢٠٠٤، ص٢٤٥.

٢- مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ط١,١٩٩١، ص٢٦.

٣- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، ط١، ١٩٨٩، ص٤٢.

٤- هدى شاكر معروف النعيمي، اتجاهات السياسة الخارجية الإسرائيلية: دراسة مستقبلية، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٩، ص٤.

٥- لدراسة اكثر تفصيلاً حول اهداف السياسة الخارجية راجع: مازن اسماعيل الرمضاني، مصدر سابق، ص ٣١٧-٣٣٩.

٦- محمد كريم جبار الخاماني، مصدر سابق، ص٣٧.

٧- لدراسة اكثر تفصيل عن اهمية الموقع الجغرافي – الاستراتيجي للعراق ينظر : عمر كامل حسن ، النظام الشرق اوسطي وتأثيره على الامن المائي العربي ، دار رسلان للنشر والتوزيع ، دمشق ، ط١ ، ٢٠٠٨ ، ص ١٦٥ – ١٥٨ . كذلك ينظر : سيار الجميل، الموقع الجغرافي للعراق وأهميته الإستراتيجية في مجموعة باحثين، العراق دراسات في السياسة والإقتصاد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ضبي، ط١، ٢٠٠٦، ص٢٣-٢٤... سيار كوكب الجميل ، مصدر سابق ، ص ٢٨ .

* قدر مركز دراسات الطاقة العالمية في لندن ان العراق يمتلك ١١٢ مليار برميل من النفط في باطن الأرض لم يتم استغلالها وتشكل ١١% من احتياطي النفط في العالم. وفي العراق الفا بئر نفط تنتج حوالي ٢,٥ مليون برميل يوميا من الحقول الخمسة عشر الرئيسية في شمال وجنوب وشرق العراق، وتقدر القدرة الحقيقية لهذه الآبار بأكثر من ٢,٨ مليون برميل يومياً. كما يملك العراق احتياطياً مؤكداً من النفط قوامه ١١٢-١٦٠ مليار برميل، وهو بذلك ثاني دول العالم بعد المملكة العربية السعودية في الإحتياطات.

٨- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠١٧ ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

٩- World energy outlook (2020) international energy agency secure sutinable together (Arabic translation. www.iea.orgp8

١٠- OPEC: Organazation the petroleum exporting countries . Annual statistical Bulletin.2020.p22.

١١- عبد الوهاب القصاب ، الغزو وطروحات المحافظين الجدد لتفتيت العراق ، في مجموعة باحثين مؤلفين : عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق (٢٠٠٣-٢٠١٣) ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ط/٢٠١٥ ، ص:٦٠-٦١.

١٢- التقرير الاستراتيجي العراقي لعام ٢٠٠٨ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص : ١٨٨-١٩٠.

١٣- محمد وائل القيسي ، مكانة العراق في الاسترتيجية الامريكي تجاه الخليج ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ط / ١ ، ٢٠١٣ ، ص : ٢٠٣-٢٠٤.

١٤- كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين الفرص والقيود، مجلة دراسات دولة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع٤٤، ص٤. كذلك ينظر: محمد غان الشبوط، مراحل تطور السياسة الخارجية العراقية، في مجموعة باحثين، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ط١، ٢٠١٨، ص٦٢.

١٥- محمود علي داوود، مصدر سابق، ص١٥.

١٦- محمد غسان الشبوط، مصدر سابق، ص٩٤.

١٧- محمود علي داوود، مصدر سابق، ص١٦.

١٨- James N.Rosenau,the scientific study of roreingn policy , (newyourk Nichols publishing company .1980) .P.109.

١٩.هدى شاكر معروف ، مصدر سابق ، ص ٤-٥ .

٢٠- مارتن غريفيش وتيري اوكلاهان، المفاهيم الأسياسية في العلاقات الدولية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط١، ٢٠٠٢، ص٩١.

٢١.غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، مصدر سابق، ٥١٤-٥١٥.

٢٢.فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة ، ط١، ٢٠٠٤، ص٤٤١.

٢٣.غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، مصدر سابق، ص٤٩٨.

٢٤.علي مراد العبادي ، العراق ما بين التوازن وسياسة المحاور ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت) على الموقع http//:www.annabaa.org.

٢٥.فرانك بيلي ، مصدر سابق، ص٤٤١.

٢٦.علي مراد العبادي، مصدر سابق.

٢٧.دورين بنيامين هرمز، حيدر فوزي صادق، السياسة الخارجية العراقية، رؤية في المعوقات والممكنات، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع٥١، ص١٣٨.

٢٨.هدى شاكر معروف، مصدر سابق، ص٨.

٢٩.وليد عبد الحي، تحويل المسلمات في نظرية العلاقات الدولية، دراسة مستقبلية، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، ط١، ١٩٩٤، ص٦٧.

٣٠.هدى شاكر معروف، مصدر سابق، ص٧.

٣١.هدى شاكر معروف، مصدر سابق، ص٨.

٣٢.غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، مصدر سابق، ص٣٧٨-٣٧٩.

٣٣.هدى شاكر معروف، مصدر سابق، ص٩.

٣٤.مسودة جمهورية العراق، آب ٢٠٠٥، ص٥.

٣٥.وسام شاكر السراي، الدور العراقي في اقليم مضطرب: تحديات الداخل وتقاطعات الخارج، مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، بغداد، ع١٤، ٢٠١٧، ص١٦٩.

٣٦.المصدر نفسه، ص١٦٩.

٣٧. المصدر نفسه، ص ١٧٠.

٣٨- وسام شاكر السراي، مصدر سابق، ص١٧١.

٣٩- محمد عباس ناجي، العراقي وتحديات الأزمة السورية ، الموقع www.aljazeera.net.

٤٠- مصطفى إبراهيم سلمان الشمري ومزيان مماس، الاعتدال في الخطاب السياسي العراقي الخارجي تجاه الأزمات الإقليمية بعد عام ٢٠١١، المؤتمر الدولي الأول لجامعة الأنبار، ٢٠١٩، ص١٨٩.

٤١- محمد عباس ناجي، مصدر سابق.

٤٢- مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، ومزيان مماس، مصدر سابق، ص١٨٩.

٤٣- للاطلاع على نص المبادرة العراقية ينظر : جريدة المدى ، ع ٢٥٧٩ ، المعارضة السورية ترفض مبادرة المالكي .

٤٤- اكثم سيف الدين، تغيير الموقف العراقي تجاه سوريا: ابتعاد عن المحور الإيراني، الموقع: www.alaraby.co.uk

٤٥- التقرير العالمي Human Right watch 2019 ، الموقع: www.hnw.org.

٤٦- مصطفى إبراهيم سلمان الشمري ومزيان مماس، مصدر سابق، ص١٩١.

٤٧- حكومة اليمن تطالب بغداد بتوضيح موقفها من الحوثيين، الموقع: www.aljazeera.net.

٤٨- مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، ومزيان مماس، مصدر سابق، ص١٩١.

٤٩- عبد الجليل زيد المرهون، امن الخليج: العراق وايران والمتغير الأمريكي، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ع١٤٧، ٢٠٠٩، ص٥٦.

٥٠- اشرف عبد العزيز عبد القادر، الولايات المتحدة الامريكية وأزمات الإنتشار النووي: الحالة الإيرانية ٢٠٠١-٢٠٠٩، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ٢٠١٠، ص١٣١-١٣٢.

٥١- المصدر نفسه، ص١٣٣-١٣٤.

٥٢- لورنس كورب، الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، سلسلة محاظرات الإمارات، ع ١٠١، ٢٠٠٦، ص١٢-١٣.

٥٣- اشرف عبد العزيز عبد القادر، مصدر سابق، ص١٣٣.

٥٤- احمد إبراهيم محمود، الأزمة النووية الإيرانية، تحليل لإستراتيجيات إدارة الصراع، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ع١٤٩ ، ٢٠٠٥، ص٩.

قائمة المصادر:

١) ترجمة ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ٢٠٠٤.

٢) مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ط١,١٩٩١.

٣) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، ط١، ١٩٨٩،.

٤) هدى شاكر معروف النعيمي، اتجاهات السياسة الخارجية الإسرائيلية: دراسة مستقبلية، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٩،.

٥) سيار الجميل، الموقع الجغرافي للعراق وأهميته الاستراتيجية في مجموعة باحثين، العراق دراسات في السياسة والاقتصاد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ضبي، ط١، ٢٠٠٦.

٦) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠١٧ ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية

٧) World energy outlook (2020) international energy agency secure sutinable together (Arabic translation. www.iea.orgp8

٨) OPEC: Organazation the petroleum exporting countries . Annual statistical Bulletin.2020.p22.

٩) عبد الوهاب القصاب ، الغزو وطروحات المحافظين الجدد لتفتيت العراق ، في مجموعة باحثين مؤلفين : عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق (٢٠٠٣-٢٠١٣) ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ط/٢٠١٥ ، ص:٦٠-٦١.

١٠) التقرير الاستراتيجي العراقي لعام ٢٠٠٨ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠٠٨.

١١) محمد وائل القيسي ، مكانة العراق في الاستراتيجية الامريكي تجاه الخليج ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ط / ١ ، ٢٠١٣.

١٢) كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين الفرص والقيود، مجلة دراسات دولة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع٤٤، ص٤. كذلك ينظر: محمد غان الشبوط، مراحل تطور السياسة الخارجية العراقية، في مجموعة باحثين، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ط١، ٢٠١٨.

١٣) James N.Rosenau,the scientific study of roreingn policy , (newyourk Nichols publishing company .1980) .P.109.

١٤) مارتن غريفيش وتيري اوكلاهان، المفاهيم الأسياسية في العلاقات الدولية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط١، ٢٠٠٢.

١٥) فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة ، ط١، ٢٠٠٤.

١٦) علي مراد العبادي ، العراق ما بين التوازن وسياسة المحاور ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت) على الموقع http//:www.annabaa.org.

١٧) دورين بنيامين هرمز، حيدر فوزي صادق، السياسة الخارجية العراقية، رؤية في المعوقات والممكنات، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية.

١٨) وليد عبد الحي، تحويل المسلمات في نظرية العلاقات الدولية، دراسة مستقبلية، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، ط١، ١٩٩٤.

١٩) مسودة جمهورية العراق، آب ٢٠٠٥،.

٢٠) وسام شاكر السراي، الدور العراقي في اقليم مضطرب: تحديات الداخل وتقاطعات الخارج، مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، بغداد، ع١٤، ٢٠١٧،.

٢١) محمد عباس ناجي، العراقي وتحديات الأزمة السورية ، الموقع www.aljazeera.net.

٢٢) مصطفى إبراهيم سلمان الشمري ومزيان مماس، الاعتدال في الخطاب السياسي العراقي الخارجي تجاه الأزمات الإقليمية بعد عام ٢٠١١، المؤتمر الدولي الأول لجامعة الأنبار، ٢٠١٩،.

٢٣) للاطلاع على نص المبادرة العراقية ينظر : جريدة المدى ، ع ٢٥٧٩ ، المعارضة السورية ترفض مبادرة المالكي .

٢٤) اكثم سيف الدين، تغيير الموقف العراقي تجاه سوريا: ابتعاد عن المحور الإيراني، الموقع: www.alaraby.co.uk

٢٥) التقرير العالمي Human Right watch 2019 ، الموقع: www.hnw.org.

٢٦) حكومة اليمن تطالب بغداد بتوضيح موقفها من الحوثيين، الموقع: www.aljazeera.net.

٢٧) عبد الجليل زيد المرهون، امن الخليج: العراق وايران والمتغير الأمريكي، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ع١٤٧، ٢٠٠٩،.

٢٨) اشرف عبد العزيز عبد القادر، الولايات المتحدة الامريكية وأزمات الانتشار النووي: الحالة الإيرانية ٢٠٠١-٢٠٠٩، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠١٠،.

٢٩) لورنس كورب، الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، سلسلة محاضرات الإمارات، ع ١٠١، ٢٠٠٦،.

٣٠)احمد إبراهيم محمود، الأزمة النووية الإيرانية، تحليل لاستراتيجيات إدارة الصراع، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ع١٤٩ ، ٢٠٠٥،.